مَسْأَلَةُ الكُحْلِ من الكَافِيَةِ – تأليف: مُحَمّد بن إبراهيم بن حسن النِّكْساري

The Matter of Alkohl in Alkafiya- By: Mohammad Bin Ibrahim Al- Niksari

شريف النّجّار

قسم اللّغة العربية، كلّية المعلّمين، الأحساء، المملكة العربيّة السّعوديّة.

بريد إلكتروني: shareefan1963@hotmail.com

تاريخ الإستلام: (١٨/ ١٠/ ٢٠٠٣)، *تاريخ القبول:* (٢٥/ ٤/ ٢٠٠٤)

ملخّص

يعرضُ هذا البحثُ رِسالَةً في التُّراثِ النّحويّ لعالِمٍ روميّ الأصلِ واللّغة، هو محمّدُ بنُ إبْراهيم النِّكْساري يَتَحدّثُ فيها عن ما يُسَمّى في النَحوِ العربيّ بـــ (مَسْألَةُ الكُحْل)، وهي تَتَعَلّقُ بعلّةِ رَفْعِ أَفْعَل التّفْضيلِ للاسْمِ الظّاهِرِ في نَحْوِ قَولِهم: (ما رَأيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منْه في عَيْنِ زَيد)، وقد كانَ الأصْلُ في اسمِ التّفضيلِ أنْ لا يَرفَعَ فاعِلاً إلاّ بِشُروطٍ، فلمّا رُفِعَ الاسمُ الظّاهِرُ بَعْده احْتاجَ الأَمْرُ إلى تَعْليلٍ. تَناوَلَ النِّكساري في هذه المسألة نصّ ابنِ الحاجِبِ المُتَعَلّقَ بمَسألَةِ الكُحلِ من كتابِه (الكافية)، فقَامَ بتَوضيحِ كلِّ ما يَتَعَلّقُ بهذا النّصّ، وعَلّقَ على جَوانِبَ مُتَعَدّدةٍ تَخُصُّ هذه المسألَةَ، فتَناوَلَ أَمْرَ عملِ اسمِ التّفضيلِ ومُشابَهَتِه الفعلَ وعلّةِ عملِه وشروطِه، ثُمّ تَناوَلَ العَلاقَةَ ما بينَ المُفَضّلِ والمُفَضّلِ عليه في المسألةِ، كما قامَ بتوضيحِ الشّاهدِ النّحويّ الشّعريّ الموجودِ في نَصّ ابنِ الحاجب.

Abstract

This research presents a letter in grammatical heritage for a Roman language and origin scientist, Mohammad Bin Ibrahim Al-Niksari. He talks about what is called the matter of Alkohl in Arabic grammar, and it concerns with the cause of nominative comparative for apparent nouns as their saying "I've never seen a man better in his eyes Alkohl than in Zaid's eye". The origin in comparative was not in nominative case. When it was nominated, issue needed reasoning. In this matter, Al-Niksari handled Ibn Al-Hajib's text which concerns with the matter of Alkohl form his book Alkafiya. He explained all what concerns this text, and he commented on several sides belong to this matter. Then, he handled the function of comparative and its likeness to the verb, the cause of its function, and its conditions. After that, he handled the relationship between preferential and its counterpart and he explained the poetic evidence in Ibn Al-Hajib's text.

مقــدّمــة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على المصطفى رسولِ اللهِ إلى العالَمين، محمّدِ ابنِ عبد اللهِ إمامِ الخَلقِ وسيّدِ المرسلين، وعلى آله الأبرارِ المُهتدينَ بهديه والملتزمين بسنته، وأَصْحابِه الميامين الّذين سلكوا مَنْهَجَه واتّبعوا سُنَّتَه ونصروا دينَه بالتّطبيقِ والتّبليغِ فانتشروا في الأرضِ فاتحين ولدينِه داعين.

أمّا بَعْدُ:

فقد وَضعَ نُحاةُ العَرَبيّةِ جُمْلَةً من الكُتُبِ النّحويّةِ المُخْتَصرَةِ كَانَ منْ أَبْرَزِها المُفَصّلُ في علمِ العَربيّةِ للزّمَخْشريّ، والمقدّمةُ المحسبَةُ لابنِ باب شاذ، والكَافيةُ في النّحوِ لابنِ الحاجبِ، وتسهيلُ الفَوائدِ لابنِ مالك، وبَلَغَ بعضُ هذه المُخْتَصَراتِ أقصى دَرَجاتِ الدّقّةِ والاخْتِصارِ ممّا دَفَعَ كَثيراً من النّحاةِ إلى شَرحِها، ثُمّ كَانَ شرحُ هذه المتونِ السّمَةَ الغَالِبَةَ على جُهُودِ النّحاةِ بعْدَ القرنِ الهجْريّ السّابِعِ.

وكَانَ كِتابُ الكَافيةِ من الكُتُبِ التي اهتَمّ بها النّحاةُ المُتأخّرون، فَشَرحوه، وقد نافتْ شروحُه على المائةِ، وكَانَ منْ بعضِ النّحاةِ أَنْ اهْتَمّوا بجُزْئيّاتٍ منْ هذا الكتابِ، فهذا البَدْرُ الدّمامينيُّ يَضَعُ رسالَةً وَسَمَها بــ (إِظْهارُ التّعليلِ المُغْلَقِ في حَذفِ عاملِ المَفعولِ المُطلق)، ويختارُ جُزئيّةً من الكافيةِ.

ومنْ هؤلاء العلماءِ النِّكْسَاريُّ، وقد اخْتارَ جُزئيّةً تَحْتاجُ إلى بَيانٍ، وهي مَسْألةُ الكُحْلِ، وممّا يُشارُ إليه هاهنا أَنَّ هذه المَسْأَلَةَ قد اهتمّ بها النّحاةُ كَثيراً، فَتَناولوها في أبحاث خاصّةٍ بها، ومن أولئك الجَاربُرديُّ (٧٤٦هــ) وابنُ الصّائغ (ت٧٧٦هــ)، والبدرُ الدّماميني (ت ٧٢٧هــ)، ووصَفَها السُّهيْليُّ بقوله: "وهي مَسْألةٌ عذراءُ لَم تَفْترعْها أيدي النّحاةِ بعدُ، ولَم يَشْفِ منْها مُتَقَدّمٌ منهم ولا مُتَأَخّرٌ ممّنْ رَأينا كَلامَه فيها"، فهذا الوَصْفُ يَدُلّ على مَدى الإشْكالِ المَوجُودِ فيها ممّا دَفَعَ النّحاةَ إلى شَرحِها وإيضاحِها.

وكانَ هذا الغُموضُ أحدَ الأسْبابِ التي دَفعَتني إلى تَحقيقِ هذه الرسالةِ وشرحِها، كَما أَنّها جُهدٌ منْ جُهودِ أَحَدِ عُلَماءِ أُمّتِنا الإسلاميّةِ الّذينَ أَخَذوا على عاتِقِهم بَيانَ أسرارِ هذه اللغةِ

الشريفةِ، وتفسيرَ المُشْكِلِ منْها، ولا يُنْسى أَنّ هذا الجُهدَ لِعالِمٍ مسلمٍ مُتَأَخِّرٌ من الأَناضولِ، وفي هذا مزيةٌ خاصّةٌ، فالكِتابُ لِعالِمٍ تُركيّ قد يكشف عنْ مستوى التّفكيرِ اللّغوي عنده.

وختاماً أرجو أنْ أكونَ قد أعطيتُ هذه الرّسالةَ حقّها من التّوضيحِ والتّعليقِ، كَما أرجو أنْ يَفيدَ منها الباحثون كَما أفادَ الباحِثُ منْ غيرِه.

التعريف بالمُؤلّف

اسمه وكنيته ونسَبُه

هو محمّد بن إبراهيم بن حَسَن مُحيي الدّين النّكْساري[١]، وقيل: شمسُ الدّين[٢]، حَنَفيُّ المَذْهبِ، روميُّ الأَصْلِ، عُرف بـــ (النّكْساري) نسبةً إلى (نِكْسار)، وهو اسمُ مدينةٍ بالرّوم [٣]، وقد نُسِبَ إلى هذه المدينةِ جُملةٌ من العُلَماء منهم مُصلِحُ الدّين مصطفى النّكساري[٤]، ومُحَمّد ابنُ أحمد النّكساري صاحب الإيشاح على إيضاح القزويني[٥]، وأَمير حَسن النّكساري[٦].

(١) نظر ترجَمَتُه في ابن العمادِ الحنبلي، شذرات الذّهب في أخبارِ منْ ذَهَب، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ج ٨/ ٩والغَزّي، نجم الدّين، الكَواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، حقّقه جبرائيل جبّور، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩، ج١/ ٢٣ والبغدادي، إسماعيل باشا، هــديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، منشورات مكتبة المثنّى، بغداد، ص٢١٨ وحاجي خليفة، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلميّة ١٩٩٢ م ص٢١١، ٤٥٠، ١١٤٦، ١١٦٨، ٢٠٢٢، ٢٠٢٧ والبغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م، ج٤٢/١ ١وكحّالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، **ط١**، مؤسّسة الرّسالة ١٩٩٣م، ج٢٧/٣.

(٢) انظر كشف الظّنون ١١٦٨، ٢٠٢٧.

(٣) انظر الزّبيدي، محمّد مرتضى، تاج العروس، دار الفكر، بيروت، (نكر) ٣/ ٥٨٥.

(٤) انظر بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النّجّار وآخرين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٩٣م، ج ٣٦٠/٩.

(٥) انظر كشف الظّنون ٢١١.

(٦) المرجع السّابق نفسه ٩٠١.

مَولِدُه ومُتَوَفّاه

لَمْ تُشِرْ المَصَادِرُ التي تَرْجَمَتْ له إلى تاريخ ولادَته، وليسَ بينَ يَدَيَّ ما يُشيرُ إلى تاريخٍ تقريبي لولادته.

أَمّا وَفاتُه فَكانَتْ سنَةَ ٩٠١هـ. بالقُسْطَنْطينيّة، وقدْ ذَكَرَ المُتَرْجِمون حِكايَةً عند مَوته تَدُلُّ على إخلاصِ هذا العالِمِ في عَمَلِه وعلمه، قالَ صاحبُ الكواكب السّائرة: "ولَمّا آنَ أَوانُ انْقِضَاءِ مُدَّته خَتَمَ التّفسيرَ في أَيا صُوفيا، ثُمّ قالَ: أَيّها النّاسُ، إنّي سَأَلْتُ الله تَعالى أَنْ يُمْهِلَني إلى خَتْمِ القُرآنِ العَظيمِ، فَلَعَلَّ الله تَعالى يَخْتِمُ لي بالخَيْرِ والإيمانِ، ودَعا فَأَمَّنَ النّاسُ على دُعائه، ثُمَّ أَتى إلى بَيْتِه ومَرِضَ"[٧].

عِلْمُه وشُيوخُه ومُؤَلّفاتُه

قيلَ في النّكْساري: هو العالِمُ العامِلُ الفاضِلُ الكامِلُ[٨]، وهو الآيَةُ الكُبرى[٩]، وعُرِفَ بعِلْمه في شَتّى العُلُومِ والمَعارف، فَكانَ عالِماً بالعربيّةِ والعُلُومِ الشّرْعيّةِ والعَقْليّة، وكانَ ماهراً في عُلُومِ الرّياضَةِ، كَما كانَ حافِظاً للقرآنِ الكريمِ وعارفاً بِعِلْمِ القراءاتِ، وبارِعاً في علمِ التّفسيْرِ[١٠].

وقَد طَلَبَ هذه العُلومَ على كَثيرٍ من مَشايخِ عَصْرِه، منهم المَولى فتحُ الله الشّروانيُّ، والمولى حُسامُ الدّينِ التّوقانيّ، والمولى يوسفُ بالي بنُ مُحَمّد الفَناري، والمَولى يَكَانُ.

ونُسِبَ إلى النّكساري عدّةُ مُؤَلّفاتٍ في العلومِ المُخْتَلفة، هي:

١. تفسير سورة الدّخان[١١]، قيلَ فيه: هو تَأليفٌ يَدُلُّ على صاحبِه أنّه آيَةٌ كبرى في علم التّفسيْرِ، وقد أَهدى هذا الكتابَ إلى السّلطان بايَزيد خان[١٢].

---

(٧) الكَواكب السّائرة ٢٣/١ وانظر شذرات الذّهب ٩/٨.
(٨) انظر الكواكب السّائرة ٢٣/١.
(٩) انظر كشف الظّنون ٤٥٠.
(١٠) انظر الكواكب السّائرة ٢٣/١ وشذرات الذّهب ٩/٨.
(١١) انظر الكواكب السائرة ٢٣/١ وشذرات الذّهب ٩/٨ وهديّة العارفين ٢١٨ ومعجم المؤلّفين٢٧/٣ وكشف الظنون٤٥٠.
(١٢) انظر كشف الظنون ٤٥٠.

٢. حاشية على شرح أَنْوار التّنْزيل للبيضاوي في التّفسيْرِ [١٣].
٣. شرح عمدة العَقائد للنّسَفي [١٤].
٤. حاشية على شرح وقاية الرّوايةِ في مسائل الهداية لصدر الشّريعة الثّاني عبيد الله بن مسعود المحبوبِي (ت ٧٥٠ هـ) [١٥]، ذُكِرَ أَنّها شَرحٌ لِمَسائلِ الوقايَةِ التي لَمْ يَتَعَرّض الشّارحُ لشَرْحِها[١٦].
٥. شرح الهارونيّة في التّصْريف[١٧]، والهارونيّةُ مختصرٌ في الصّرف وَضَعه نجمُ الدّين الهروي لولَدي صاحبِ الدّيوانِ شمسِ الدينِ محمّد، وهما بهاءُ الدّولةِ محمّدٌ وولي الدّين هارون.
٦. شرح الإيضاح في المعاني والبَيان للقزويني[١٨].
٧. شرح قَصيدة "يقول العبدُ" في علمِ الكَلام[١٩]، وهي قَصيدةٌ لاميّةٌ للشيخ الإمام سراج الدّين علي بن عثمان الفرغانِي (ت ٥٧٥هـ) تبدأ بقولِه:

يقولُ العَبدُ في بدءِ الأمالي لِتَوحيدٍ بِنَظْمٍ كاللآلي

٨. مسألة الكُحل من الكافية، وهي الرّسالة التي بين أيدينا.

أخْلاقُه ومَكانَتُه

بَلَغَ النّكساري منزلةً عاليةً في بلاده، وكانَ له شهرةٌ واسعةٌ في القسطنطينيّة، فقد ذُكِرَ أَنَّه كان يُذَكّرُ النّاسَ كلَّ يومِ جُمعةٍ تارةً في أيا صوفيا وتارةً في جامع السّلطان محمّد خان،

---

(١٣) انظر هديّة العارفين ٢١٨ والكواكب السّائرة ٢٣/١ وشذرات الذهب ٩/٨ ومعجم المؤلّفين ٢٧/٣ وإيضاح المَكْنون ١٤٢.
(١٤) انظر هديّة العارفين ٢١٨ ومعجم المؤلّفين ٢٧/٣ وكشف الظّنون ١١٦٨.
(١٥) انظر شذرات الذّهب ٩/٨والكواكب السّائرة٢٣/١ وكشف الظنون ٢٠٢٢ ومعجم المؤلّفين ٢٧/٣.
(١٦) انظر كشف الظّنون ٢٠٢٢.
(١٧) المرجع السّابق نفسه ٢٠٢٧
(١٨) انظر المرجع السّابق نفسه ٢١١ ومعجم المؤلّفين ٢٧/٣.
(١٩) انظر المرجع السّابق نفسه ١٣٥٠.

وهذان من أكبرِ مساجدِ القسطنطينيّةِ وأهمّها[٢٠]، وقد اتّصلَ بالسّلاطين فأهدى للسّلطان بايزيد خان نُسخةً من كتابِه تفسير سورة الدّخان[٢١].

وتذكر الكتبُ أنَّه كانَ حَسَنَ الأخلاقِ، قنوعاً، راضياً بالقليلِ من العيشِ، مشتغلاً بإصْلاحِ نفسِه، مُنْقَطعاً إلى الله تعالى، وتدُلُّ الرّوايَةُ التي ذكرتها الكتب عند انقضاءِ أَجَلِه على شدّةِ حرصه على علاقته مع ربّه وعلى ورعه وتقواه، فقد كانَ منشغلاً في تفسير القرآنِ في مسجد أيا صوفيا ثمّ قالَ: "أيّها النّاسُ إنّي سَألتُ الله تعالى أنْ يُمْهلني إلى ختم القرآن العظيم فلَعَلّ الله تعالى يختمُ لي بالخَيْرِ والإيمان"، ودعا فَأَمّنَ النّاسُ على دُعائه، فاستجابَ له ربُّه فأَتى بَيْتَه، فمرضَ مرض الموت، ثمّ ماتَ[٢٢].

الكِتاب (مَسألة الكُحل) ونسْبَتُه

تَتَناولُ هذه الرّسالَةُ مَسْأَلَةً من المسائلِ المُشْكِلَةِ في النّحْوِ العَرَبِي، وهي رَفْعُ أفْعلِ التَفضيلِ الاسمَ الظّاهرَ، وقد سمّيَتْ مَسألةَ الكُحْلِ نسبَةً للمِثالِ المُسْتعمل وهو: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه الكحْلُ منه في عين زيدٍ)، فهي تتعلَّقُ بالعَمَلِ والعاملِ، وهذا الموضوع يحتاجُ إلى دِقّةٍ في النّظر لكونه يتَعلّقُ بقضايا فلسفيّة.

وقد أكثَرَ النُّحاةُ من اشتغالِهم في هذه المسألة، ولكنّهم لَمْ يَأتوا من بَحْثِهم هذا بأمرٍ قاطعٍ فيها، وذلك بسبب تعلّق هذا البحث بالعملِ والعاملِ، وهذا متعلّق بالأمورِ الفلسفيَّة، وفي هذا يقولُ السّهيليّ: "وهي مسألةٌ عذراءُ لَمْ تَفْتَرِعْها أيدي النّحاةِ بَعدُ، ولَمْ يَشْفِ منها مُتَقَدّمٌ منهم ولا مُتَأخّرٌ ممّن رَأينا كَلامَه فيها"[٢٣].

---

(٢٠) انظر الكواكب السّائرة ٢٣/١وشذرات الذّهب ٩/٨

(٢١) انظر كشف الظنون ٤٥٠.

(٢٢) انظر الكواكب السائرة ٢٣/١ وشذرات الذّهب ٩/٨

(٢٣) السّهيليّ، عبد الرحمن بن عبدالله، الروض الأُنف في شرح السّيرة النّبويّة، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة١٩٩٣م، ج ٤٦٢/٢.

أخَذَ المؤلّفُ يشرح النّصَّ الّذي يَتَعَلّقُ برفع أفعلِ التّفضيلِ للاسمِ الظّاهرِ، الموجودَ في كتابِ الكافيةِ، فَتَناوَلَ المَسْألةَ منْ جَميعِ جَوانبِها، وقد ظَهرت النّزْعةُ الفلسَفيّةُ جليّةً في مناقشة فُروعِها، والسّبَبُ في ذلكَ أنَّها تَتَعلّقُ بالعلّةِ النَّحويّةِ، ففيها حاوَلَ ابنُ الحاجبِ أوّلاً تَسْويغَ رَفْعِ أفْعَلِ التّفضيلِ للفاعلِ الظّاهرِ، فظَهرت النزعةُ الفَلْسَفيّةُ في نصّ ابنِ الحاجبِ أوّلاً، ثُمّ ظهرَ هذا في مناقشةِ النّكساريِّ لهذه العللِ.

ويُؤخَذُ على هذه الرِسالةِ وُجُودُ شيءٍ من الرّكاكَةِ في أُسْلُوبِ المؤلّفِ، وهذا عائدٌ إلى نَشْأةِ الرّجُلِ ولُغَتِه الأصْليّةِ، فهو روميُّ الأَصْلِ، وقضى حَياتَه في القُسْطَنطينيّة، فلُغَتُه التي يتكلّمُ بها التُّركيّةُ، وقد ظَهرَت هذه الرّكاكةُ في عباراتٍ عدّةٍ منها قَولُه: "فلا يُتَوهمُ رُجُوعُه إليه لأنّ الكَلامَ مع مَنْ له تمييز، وأيضاً لا يُتْركُ المَظْنونُ الجائزُ الفائدة" وغير ذلك من التراكيب.

وكانَ قد ذَكَرَ في مقدّمة الرّسالةِ أنَّ هذه المَسْألةَ نُوقشَتْ مَعْ مَجْمُوعَةٍ منْ أَصْحابِه، ثُمّ إنّه أرادَ أنْ يَكْتُبَ رسالَةً تُبيّنُ مُشكلاتِها، فَجَمَعَ ما قالَه أَصْحابُه في مناقَشاتِهم من فوائد شريفةٍ ومباحثَ دقيقةٍ، وأضافَ إلى ذلك ما سَنَحَ لخاطِره من فَوائدَ فيها.

أَمّا نسْبَةُ هذه الرّسالَةِ إلى النّكْساريِّ فهي ظاهرة بيّنةٌ منْ خلالِ ما وَرَدَ في صَفْحَةِ العنوان للنُّسخَةِ المحفوظةِ في دارِ الكتب الظّاهريّة (ظ)، ومنْ خلالِ ما خُتِمَتْ به هذه النّسْخَةُ أَيْضاً.

نسختا الكتاب

اعتَمَدت في تَحقيق هذه الرّسالة على نسختين خطّيّتين، هما:

الأولى: النّسْخَةُ الأصْلُ، وهي مَحفوظةٌ بمركز الملك فيصل للدراسات والبحوث في الرّياض وتحملُ رقم (١٨٥٠) نحو، ورقم الحفظ (٠١٤٩٦-١)، وهي ضمنَ مجموعٍ يَحوي عدّة كتبٍ، وقد كُتب المجموعُ بخط حسين بن أصلحان سنة ٨٦٨هـ، فهي نسخةٌ نادرةٌ لأنّها كُتبت في حَياة المؤلّف.

تقعُ النسخةُ في أربعِ لوحاتٍ من (١٨٧ ظ- ١٩٠ظ)، وكُتِبَت بخطٍ نسخيّ معتاد واضحٍ، ولم يلتزم الناسخ فيها بنظام التعقيبة، وهي خاليةٌ من الحواشي والتعليقات، ومتوسط عدد

الكلمات فيها سبع عشرة كلمةً في السطر الواحد، وعدد الأسطر تسعة عشرَ سطراً، ومقاسها (١٩،٢×١٤،٨).

الثّانية: تَحْمل الرمز (ظ) وقد حَمَلَت هذا الرّمْزَ نِسْبَةً إلى مَكانِ وُجُودها، فهي منْ مَحْفوظات دار الكُتُبِ الظّاهريّة، وتَحْمل الرّقم (١٠٤٥١عام) وهي مكوّنةٌ منْ سَبعِ ورَقاتٍ، تَبْدأُ الورَقَةُ الأولى بِصَفْحَةِ العنوان، وقد كُتِبَ عليها:

رسالةٌ في مسألةِ الكُحْلِ

تأليف العَلاّمة شمس الدّينِ محمّد النّكْساري رحمَه الله

ثُمّ بَدأَ برسالته في ظَهرِ الورَقَةِ الأولى، وقد مُلئت هذه الورقة بالحواشي، وكانَ ذلك في مَواضعَ كثيرةٍ من هذه النّسخة، والتَزَمَ فيها النّاسخُ بنظامِ التّعقيبة، وفي كلّ صفحةٍ منْها ثَلاثَةَ عشرَ سَطْراً، ومقاسُها (١٧،٥× ١٣) وانْتَهتْ هذه النّسْخَةُ في وجه الورقَةِ السّابِعَةِ بقوله:

تمّتْ الرّسالةُ المَنْسوبَةُ في علمِ النّحو

إلى مَولانا شمسِ الدّينِ النّكساري

مَنْهجي في التّحقيق

اعْتَمَدتُ في تَحقيقي لهذه الرّسالة على نُسخَة مَركز الملك فيصل، وجعلتُها الأصلَ لسَبَبين: أوّلهما زَمَني، فالنُّسْخَةُ كُتِبت في حياةِ مُؤلِّفها، وثانيهما كمالُ هذه النسْخَةِ بِخلافِ نسخَةِ الظّاهريّة التي سَقَطَتْ منها عبارات كثيرة.

وقد قُمتُ بقراءة نسخة "الظّاهرية" وتصوير وَرقتين منها، فقابَلْتُها بنسخة الأصل، وقمت بإثباتِ الفروقِ بينَهما، ووضعتُ ما سَقطَ من الأصل وجاء في نسخة الظاهريّة، أو ما زدته منها توضيحاً بين معقوفتين، كَما رَأيتُ أَنّ من المستحسنِ إثباتَ بعضِ الحَواشي المفيدة التي جاءت في نسخَة الظاهريّة.

وعمدت في تحقيقِ هذه الرّسالَة إلى شرحِ ما فيها منْ عباراتِ ملبسة، وقضايا خلافية سعياً إلى جعلِ المَسألةِ واضحَةً لمَنْ يَطّلعُ عليها، فَعُدْتَ لمَصدرين يتعلّقانِ بهذه المسألة هما رسالة ابن الصّائغِ في مسألةِ الكُحْلِ، ورسالة البدر الدّماميني، كَما عُدْتُ إلى جُمْلَةٍ منْ شروحِ الكافيةِ، لأنّ هذه الرسالةَ تَتَعَلّقُ بِجُزئيّةٍ منها.

الورقة الأولى من نسخة الأصل.

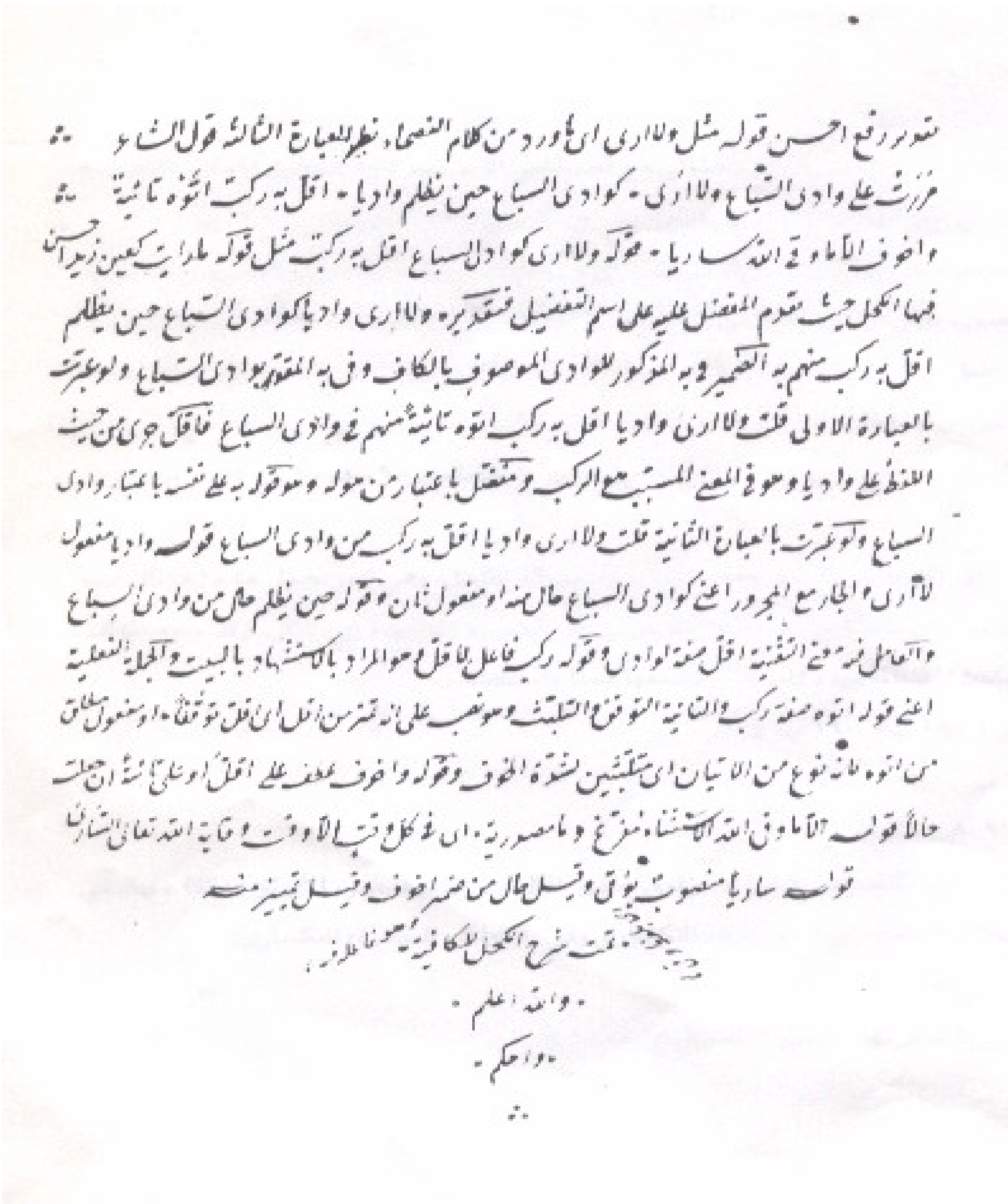

الورقة الأخيرة من نسخة الأصل.

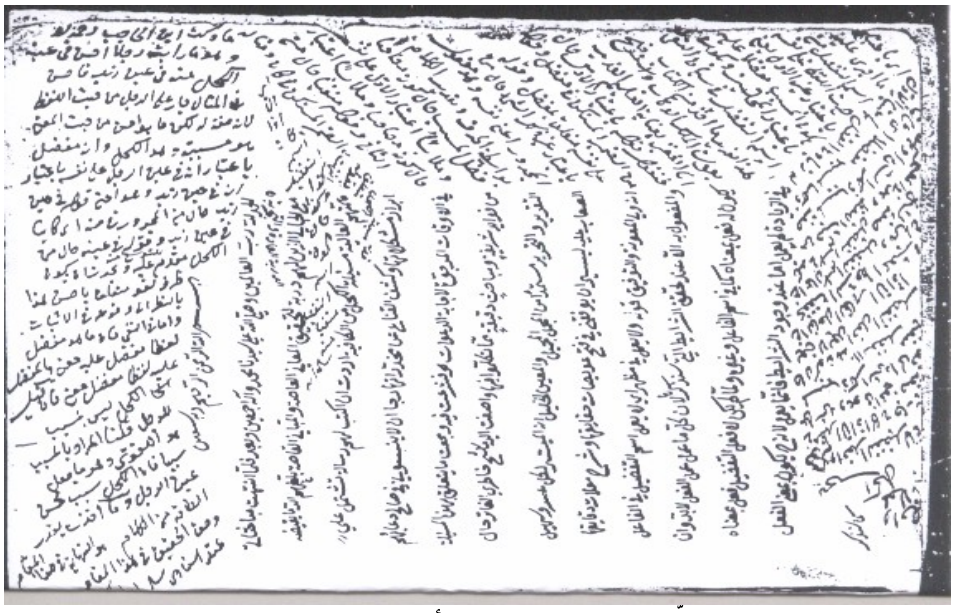

الورقة الثانية من نسخة الظّاهريّة، ويليها الورقة الأخيرة منها.

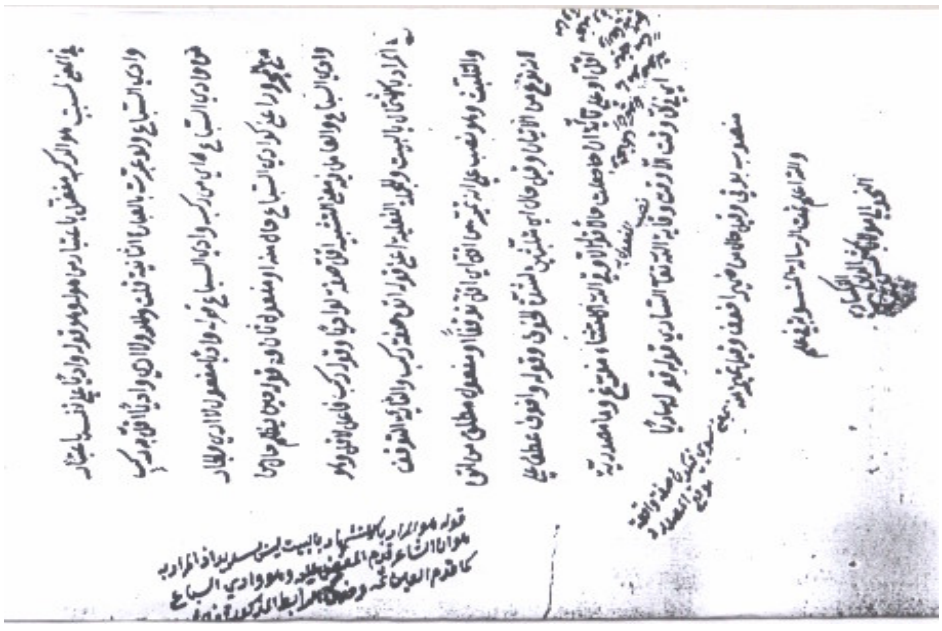

النّصّ مُحَقّقاً

[١ ظ] **بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمدُ لله رَبِّ العالَمينَ، وصلّى الله على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وآله أَجْمَعينَ، وبَعْدُ:

فَلَمّا انْتَهتْ مُباحَثاتي مَعْ أَصْحَابي(٢٤) الّذينَ لَهم دُرْبَةٌ بتَحْقيقِ (٢٥) المَعَاني العَاصيَة والمَبَاني القَاصيَة - بَلَّغَهم الله مَا تَقْتَضيه همَّتُهم العَاليَةُ _ إلى(٢٦) مَسْأَلَة الكُحْل(٢٧) من الكَافيَة أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ لَهم رسَالَةً تَشْتَملُ(٢٨) على إبْراز مُشْكلاتها وكَشْف القنَاع عَنْ مُخَدَّراتها رَجَاءَ أَنْ لا يَنْسَوني في صَالحِ دُعَائهم في الأَوقات المَرْجُوَّة لإجَابَة (٢٩) الدَّعَوات.

فَشَرَعْتُ فيه، فَجَمَعْتُ ما يَتَعَلَّقُ بهذه المَسْأَلَة منْ فَوائدَ شَريفَة ومَباحثَ دَقيقَة ممّا تَكَلَّمُوا(٣٠)فيها، وأَضَفْتُ إليه ما سَنَحَ لخاطري الفَاتر، حَالَ التَّقْرير والتَّحْرير، مُسْتَمدّاً من المُجْمل الجَميل والمعين(٣١)الخليل، إنَّه المُيَسِّرُ لكُلِّ عَسيْر، وتَسْهيْلُ الصِّعَاب عَليه يَسيْرٌ، أَنْ يُوَفِّقَني في فَتْح عَويصَات حَقَائقها وشَرْحِ مُعْضلات(٣٢) دَقَائقها، إنَّه وَليُّ المَعُونَة والتَّوفيْق.

---

(٢٤) في ظ: (أنجالي).

(٢٥) في الأصل: (لتَحقيق) وكذا في ظ.

(٢٦) قوله: (إلى) ليس في ظ.

(٢٧) لُقّبَتْ هذه المَسْأَلةُ بهذا الاسْم لأَنَّ سيْبويه مَثَّلَ لها بـ (ما رَأَيتُ أحداً أَحْسَنَ في عَيْنه الكُحْلُ منه) وكَثُرَ استْعْمالُ النُّحاة بَعْدَ ذلكَ لهذا المثال. انْظر المثال في سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام هارون، **ط١**، دار الجيل، بيروت، ج٢/٣٢ وقَدْ أَشَارَ إلى سَبَب هذه التَّسْميَة ابنُ الصّائغ الحَنَفي في رسالَته (الوَضْعُ الباهرُ في رَفْع أَفْعَلَ الظّاهر) انظر السّيوطي، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج٤/٢٦٢.

(٢٨) كذا في ظ، وفي الأصل: (تشمل).

(٢٩) (لإجَابَة) مُكَرّرة في الأصل.

(٣٠) في الأصل: (كَلّموا) وكذا في ظ.

(٣١) في الأصل: (والحسن) وكذا في ظ.

(٣٢) في الأصل: (المُعْضلات) وكذا في ظ.

قَالَ رَحْمَةُ الله عليه[٣٣]: " **ولا يَعْمَلُ في مُظْهرٍ** "[٣٤].

أَيْ: ولا[٣٥] يَعْـمَــلُ اسْـمُ التَّفْـضِيــلِ في الفَــاعِــلِ[٣٦] والمَــفْـعُــولِ بِــه[٣٧] إلاّ

---

(٣٣) في ظ: (قوله) فقط.

(٣٤) انْظُرابن الحاجب، عثمان، الكَافِيَةَ في النّحو، تحقيق طارق نجم عبدالله، دار الوفاءِ للنّشر والتّوزيع، **ط١**، جدّة١٩٨٦م، ص ١٨٧ونصُّ المَسْأَلَة فيها: "ولا يَعْمَلُ في مُظْهَرٍ إلاّ إذا كَانَ صفَةً لشيءٍ وهو في المَعْنى لمُسَبَّب مُفَضَّل باعْتبارِ الأَوّل على نفْسه باعْتبارِ غَيْره مَنْفيّاً مثْل: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنه الكُحْلُ منه فيِ عَيْنِ زَيْدٍ)؛ لأَنَّه بمَعْنى: (حَسُنَ)، مَعْ أَنَّهم لَو رَفَعُوا لَفصَلُوا بَيْنَ (أَحْسَنَ) ومَعْمُوله بِأَجْنَبيٍّ وهو (الكُحْلُ)، ولَكَ أَنْ تَقُولَ: (أَحْسَنَ فِي عَيْنِه الكحْلُ منْ عَيْنِ زَيْدٍ)، فإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ قُلْتَ: (مَا رَأَيْتُ كعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فيها الكُحْلُ)، مثْلُ:

مَرَرْتُ على وَادي السِّبَاعِ ولا أَرى   *كَوادي السِّباعِ حيْنَ يُظْلِمُ واديا*

أَقَــلَّ بِــه رَكْبٌ أَتَــوْه تَــئِــيَّةً   *وأَخْوَفَ إلّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيا* ".

(٣٥) في ظ: (لا).

(٣٦) وَرَدَ عَنْ سيبَويه أَنَّ بَعْضَ العَرَب رَفَعَ بأَفْعل التَّفْضيل الظّاهرَ، فَرَوى عَنْهُم جَوازَ: (مَرَرْتُ بعَبْد الله خَيْراً منه أَبُوه) وعَدّها سيبَويه لُغَةً رَديئَةً. انظر الكتاب٢/٣٤والفَارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح العضَدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، **ط٢**، دار العلَوم للطباعة والنّشر، الرّياض١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ص ١٧٧وهذا مَرْوِيٌّ عن الفرّاء أَيْضاً، واسْتناداً إلى هذه الرّوايَة أَجَازُوا: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلُ منه أَبوه) و(مررتُ برجُلٍ أَفْضَلُ النّاسِ أَبوه). انْظرَ أبا حيّان الأندلسي، ارْتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمّد، **ط١**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ج ٢٣٣٥/٥ والأشْباه والنّظائر ٢٦١/٤ وابن جماعة، بدر الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق وتعليق محمّد محمّد داود، دار المنار للنشر والتّوزيع، القاهرة، ص٢٦٩ وذكرَ في الارْتشاف أَنّ الاختيارَ إذا رَفَعَ الظّاهرَ أَنْ يَتَقَدّمَ (منِ) عليه فتقولُ: (مررت برَجُلٍ أَفْضَلُ منه أَبوه). انظر الارتشاف ٢٣٣٥/٥ والزّمَخشريّ لَا يُجيزُ أَنْ يَعْمَلَ اسمُ التّفضيل عَملَ الفعْل، قالَ: " ولا يَعْمَلُ عَمَلَ الفعْل، لَمْ يُجيزوا: مررتُ برَجُلٍ أَفْضَلَ منه أَبوه، ولا: خَيْرٍ منه أَبوه، بل رفعوا أفضلَ وخيراً بالابتداء "انظر الزّمخشري، محمود بن عمر، المفصّل، دار الجيل، بيروت، ص٢٣٧وعلى ذلك الخوارزمي في شرحه على المفصّل. انظر الخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، **ط١**، مكتبة العبيكان، الرّياض١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ج ١٣٤/٣.

(٣٧) لَمْ يَخْتَلفْ النّحاةُ في مسألة نَصْب (أَفْعل) للمفعول به، ولذلكَ لَمْ يَبْحَثوا فيها كَما بَحثوا في أَمْرِ رَفْعِ الفاعل الظّاهــر، فالنّحاة متّفقون على أَنّ (أفعل) لا يَنْصَب، والمفعولُ به – إنْ وُجدَ - يُنْصَبُ عندَهم بفعْلٍ مُقدّر لا بِـ (أَفْعل)، فالتّقديرُ في قَوله تعالى: "هو أَعْلَمُ مَنْ يَضلُّ عنْ سبيله" [الأنعام ١١٧]: أَعْلَمُ من كَلٍّ واحدٍ يَعْلَمُ مَنْ يَضلُّ. انظر الرّضيَ الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسنَ عمر، بدون دار نشر وسنته ٤٦٤/٣ والجامي، الفوائد الضّيائيّة شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق أسامة طه الرّفاعي، **ط١**، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، بغداد ١٩٨٣م، ج٢١٨/٢-٢١٩ والأشباه والنّظائر ٢٦٠/٤ وهو جائزٌ عندَ الكوفيّين. انظر التّاذفي، رضيّ الدّين، كَحَلُ العيونِ النّجل في حل مسألة الكحل، تحقيق وليد محمّد السّراقبي، *مجلّة عالم المخطوطات والنوادر*، مجلّد **٣**، عدد٢، رجب-ذو الحجّة١٤١٩هـ، ص ٤٣٢.

[عنْدَ][٣٨] تَحَقُّقِ الشّرائطِ الّتي سَنَذْكُرُها[٣٩]؛ لأَنَّ كُلَّ مَا عَملَ [عَمَلَ الفعْل][٤٠] لا بُدَّ وأَنْ يَكُونَ لَه فعْلٌ بمَعْناه كَما في اسْمِ الفَاعِلِ وغَيْرِه، ولَمّا لَمْ يَكُنْ لأَفْعَلِ التَّفْضيْلِ فعْلٌ بمَعْناه في الزِّيَادَةِ لَمْ يَعْمَلْ، أَمّا عِنْدَ وُجُودِ الشَّرائِطِ فَإنّما[٤١] يَعْمَلُ؛ لأَنَّه[حينئذٍ][٤٢]يَكُونُ بِمَعْنى الفعْلِ كَما سَنَذْكُرُ إنْ شَاءَ الله تَعالى.

فَإنْ قيلَ: ما ذَكَرْتُم مَنْقُوضٌ باسْمِ الفَاعِلِ الّذي للمُبالَغَة؛ إذْ لَيْسَ لَه فِعْلٌ بمَعْناه في المُبالَغَة، وبالصِّفَةِ المُشَبَّهةِ أَيْضاً إذْ لا فعْلَ لَها بمَعْناه في الثُّبُوتِ[٤٣].

أُجيْبَ عَنِ الأَوَّلِ بِأَنَّه مَحْمُولٌ على اسْمِ الفاعِلِ الّذي لَيْسَ للمُبالَغَةِ بِخِلافِ أَفْعَلِ التَّفْضيْلِ[٤٤] فَإنَّه لَيْسَ فيه قِسْمٌ يَعْمَلُ في الظّاهِرِ لِيُحْمَلَ عليه غَيْرُه في العَمَلِ.

---

(٣٨) ما بين المعقوفتين من ظ.

(٣٩) كذا في ظ، وفي الأصل: (سنذكر).

(٤٠) ما بين المعقوفتين زيادة منْ ظ.

(٤١) في الأصل: (فإنّها) وكذا في ظ.

(٤٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ.

(٤٣) كذا في ظ، وفي الأصـــل: (بمعنى الثبوت) وهو جائز لكنّ ما جاء في ظ يناسب الجملة السّابقة.

(٤٤) اخْتَلفَ النُّحاةُ في عَمَلِ صيغَةَ المُبالَغَة، فالكُوفيّونَ لا يُجيزُونَ إعْمَالَ شَيء منها عَمَلَ الفعْل، وذلك لمُخالَفَتها للمُضارِعِ ومَعْناه، وإنْ وُجِـدَ منْصُوبٌ بَعْدَها فهو على إضْمارِ فعْلٍ، ويُجيزُ ذلك البَصريّون. اَنْظر ثَعلب، أبا العَبّاس، مجالس ثعْلَب، تحقيق عبد السّلام هارون، دار المَعارف، مصر، ص١٢٤، ١٩٦والارتشاف ٢٢٨٣/٥ وابن عقيل، المُساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمّد كامل بركات، ط١، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أمِّ القرى، ١٩٨٢م، ج١٩٣/٢ والأزهري، خالد بن عبد الله، التّصريح بمضمون التّوضيح، دراسة وتحقيق عبد الفتّاح بحيري، **ط١**، بدون دار نشرٍ ١٩٩٧م، ج٢٨١/٣والقوّاس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق علي الشّوملي، **ط١**، دار الأمل، دار الكندي للنشر والتّوزيع، إربد، ٢٠٠م، ج٤٦٦/٢وشرح الرضي ٤٢٢/٣، واختلف البصـــريون في إعْمالِ صيَـــغِ المُبالَغـــة (فَعّال، فَعُول، مفعال، فَعيل، فعل) فسيبَويه يُجيزُ إعْمالَها الخَمْسَة ويُخالفُه غيْرُه في: (فَعيلَ) و(فَعل). انْظَر الكتاب١١٠/١-١١٦ والارتَشاف ٢٢٨٣/٥ وشرح الرضي ٤٢١/٣وابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدّوري، مطبعة العاني، بغداد١٩٧٧م، ص٦٨٠-٦٨٢وابن أبي الرّبيع، الملخص في ضبط قوانين العربيّة، تحقيق علي سلطان الحكمي، ط١، ١٩٨٥م، ص٣٠٥ والقوّاس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة، شرح ألفية ابنِ معط، تحقيق علي الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرّياض١٩٨٥م، ج٩٨٨/٢.أَمّا علّةُ عَملَها عندَهُم فَذَكَرَ ابنُ الحاجب أنَّ وُجُودَ مَعْنى المُبالَغَة فيها يَقومُ مَقامَ الشّبَه اللّفظي للفعْل، وتابَعَه في هذا جُمْلَةٌ من النّحاة.انظر ابن الحاجب، عثمان، شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، **ط١**، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة١٩٩٧م، ج ٨٣٥/٣ وشرح الرضي ٤٢٢/٣ والفوائد الضّيائيّة للجامي ٢٠٠/٢ وشرحِ ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٩٨٨/٢ وقيل: لأنّها مَعْدُولَةٌ عن اسمِ الفاعِلِ فَلَمَحُوا الأَصْلَ المَعْدول عنه. انظر شرحَ أَلفية ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ٩٨٨/٢.

وعَن الثّاني بأَنَّها وإنْ لَمْ يَكُنْ لَها فِعْلٌ بمَعْناه لكنَّها مُشَابهةٌ لاسْمِ[٤٥] الفَاعلِ في أَنَّها تُثَنّى وتُجْمَعُ وتُؤَنَّثُ [٤٦]، فَحُمِلَتْ عليه بخِلافِ أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ؛ لأَنَّه لَيْسَ جَارِياً على الفِعْلِ ولا مُشَابِهاً بالجَارِي على الفِعْلِ؛ إذْ لَمْ يُشْبِه اسْمَ الفَاعِلِ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذْكِيْرِ والتَّأْنِيْثِ في قَوْلِكَ: (زَيْدٌ[٤٧] أَفْضَلُ منْ عَمْرٍو) وهو الأَصْلُ.

والحَاصِلُ أَنَّ الأَفْعَلَ الّذي اسْتُعْمِلَ بـــ(مِنْ) أَصْلٌ[٤٨]، وهو لَيْسَ بمَعْنى الفعْلِ ولا مُشَبَّهاً بالّذي يَجْرِي على الفِعْلِ من المُشْتَقّاتِ العَامِلَةِ حَتّى يَعْمَلَ في الظّاهِرِ كالصِّفَةِ المُشَبَّهة، فإنَّها وإنْ لَمْ تَجْرِ على الفِعْلِ، لكنَّها تُشَبَّه بما يَجْرِي على الفِعْلِ كَما مَرَّ ذِكْرُه، وإذا ثَبَتَ أَنَّ ما هو الأَصْلُ لا يَعْمَلُ في الظّاهِرِ فَأَنْ[٤٩] لا يَعْمَلَ غَيْرُه أَوْلى وأَحْرى.

---

(٤٥) في ظ (باسم).

(٤٦) قَالَ الزّجّاجي في الإيضاح: "وإنّما جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فيه لأَنّها مُشَبّهةٌ باسْمِ الفاعلِ؛ لأنّها صِفَةٌ كما أَنَّها صِفَة، وأَنَّه يُثَنّى ويُجْمَعُ ويُؤَنّث "انظر الزّجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، **ط٦**، دار النّفائس١٩٩٦م، ص١٣٥، وانظر هذه العلّة في ابن مالك، شرح الكافية الشافية، حقّقه عبد المنعم أحمد هريدي، **ط١**، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتّراث، مكّة المكرّمة، ١٩٨٢م، ج١٠٥٥/٢ وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ٩٩٥/٢ والخوارزمي، القاسم بن الحسين، ترشيح العلل في شرح الجمل، إعداد عادل محسن سالم العميري، **ط١**، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة ١٩٩٨م، ص٢٢٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٤٧٠/٢ وشرح الرضي ٤٣٣/٣ ويرى الرضي أنّها شابَهَت اسمَ الفاعلِ في المَعْنى فكلاهما يَدُلُّ ما قامَ به الحَدَثُ المُشْتَقُّ هو منه. انظر الرضي ٤٣٢/٣ - ٤٣٣ وذَكَر الإمامُ يَحْيى بن حَمْزَةَ أَنّه حُكِيَ عن بَعْضِ النُّحاةِ أَنّ (أَفْعَلَ) إنّما عَمِلَ في الكُحْلِ منْ جِهَةِ أَنّ (الكُحْلَ) في حُكمِ المُضْمَرِ، ويَقْصِدون بذلكَ أَنَّ الظّاهِرَ إذا كَانَ أَمْراً مُسَبَّباً فَإِنَّه يَجُوزُ إضْمارُه، ولَمّا كَانَ السَّبَبُ دَالاً عليه فَكَأَنَّه لقُوّةِ دَلالَةِ السَّبَبِ يَكُونُ في حكْمِ المَوجُودِ، فَلَمّا كَانَ الكُحْلُ مُسَبَّباً عن الرّجُلِ جـــازَ أَنْ يَكُونَ في حُكْمِ المُضْمَرِ لِدَلالَــةِ سَبَبِه عليه، وذَكَــرَ أَيْضاً أَنَّ من النُّحاةِ من زَعَمَ أَنّه إنّما رُفِعَ الظّاهِرُ للضّرورَة. انظــر العلوي، يحيى بن حمزة، الأزهـــار الصّافيـــة، في شرح المقدّمة الكافية، مخطوط محفوظ في الجامع الكبير، صنعاء، رقم(ا)، (٢) لوحة ١٤٣_ ١٤٤.

(٤٧) قوله: (زيد) ليس في ظ.

(٤٨) في شرحِ الرّضي ٤٥٧/٣: "اعْلَم أَنّ الأَصْلَ في أَفْعَلَ التَّفْضيلِ أَنْ يُذْكَرَ مَعَه ما اقْتَضاه وَضْعُه وهو (مِنْ) التَّفْضيلِيَّة".

(٤٩) في الأصل: (بِأَنْ) وكذا في ظ.

وإنَّما قُلْنا: [٢ و] إنَّ المُسْتَعْمَلَ بـــ(مِنْ) أَصْلٌ لأَنَّهم أَجْرَوا أَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ مَجْرى فعْلِ التَّعَجُّبِ لِقُرْبِه منه في المَعْنى(٥٠)؛ ولذا اشْتُرِطَ(٥١) فيه ما شُرِطَ في بابِ التَّعَجُّب، فَلَمْ يُبْنَ إلاّ ممّا يُبْنى منه فعْلُ التَّعَجُّب(٥٢)، وما اسْتُعْمِلَ منْ أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ بـــ(مِنْ) يُوافِقُ فعْلَ التَّعَجُّبِ الّذي هو الأَصْلُ في لُزُومِه(٥٣) الإفْرادَ بِخِلافِ غَيْرِه لانْتِفائِه فيه (٥٤)، ولا شَكَّ أَنَّ ما وافَقَ أَصْلَه في أَكْثَرِ أَحْكَامِه أَصْلٌ بالنِّسْبَةِ إلى ما خَالَفَه فيه.

---

(٥٠) يَرى ابنُ الحاجبِ أَنّ أَفْعَلَ التَّفْضيلِ المُسْتَعْمَلَ بـــ(منْ) أُفْرِدَ لأنَّه جارٍ مَجْرى التَّعَجُّبِ. انظر ابن الحاجب، عثمان، شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب في النّجَف الأشرف ١٩٨٠م، ص٣٣٤ وشرح المُقَدّمة الكافية ٨٥٢/٣ ويَذْهَبُ الرَّضيُّ إلى أَنَّ لُزُومَه الإفرادَ بسَبَبِ أَنّ (مِنْ) التَّفْضيلِيَّةَ جُزْءٌ منْ أَفْعَلِ التَّفْضيلِ فَإذا ثَنَّيْتَ أَو جَمَعْتَ أَوْ أَنَّثْتَ كانَ هذا كَتَثْنِيَةِ الاسْمِ وجَمْعِه قَبْلَ كَمالِه. انظر شرح الرّضيّ ٤٥٨/٣.

(٥١) في ظ (شُرِطَ).

(٥٢) قالَ النّيليّ: "وإنّما اشْتَرَكا في البِناءِ لاشْتِراكِهما في المعْنى؛ لأَنّ التَّعَجُّبَ والتَّفضيلَ مُشْتَرِكان في رفعِ الشّيءِ على غيره في تلك الخصْلةِ "انظر النّيليّ، إبراهيم بن الحسين، الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، تحقيق محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى١٤٢٠هـــ، ج١٤٨/٢. وشرح الرضي ٤٥٩/٣.

(٥٣) كذا في ظ، وفي الأصل: (لزوم)وهو صحيح ولكن ما ورد في ظ يناسب ما بعده.

(٥٤) إذا اقْتَرَنَ اسْمُ التَّفْضيلِ بـــ(مِنْ) فهو لا يُؤنّثُ ولا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ ولا يُعَرَّفُ، تقول: زيدٌ أَفْضَلُ منْ بَكْرٍ، والزّيدانِ أَفْضَلُ من بَكْرٍ، والزّيدُونَ أَفْضَلُ من بَكْرٍ. انظر الارتشاف ٢٣٣٢/٥ وابن جابر الهوّاري الأندلسي، شرح أَلفيَّة ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيّد محمّد، المكتبة الأزهريه للتّراث، ٢٠٠٠م، ج ٢١٠/٣ وابن أبي الرّبيع، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق فيصل الحفيان، **ط١**، مكتبة الرّشد، الرّياض٢٠٠١م، ج١٠٣٠/٣ والمرادي، توضيح المقاصد بشرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، **ط١**، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١م، ج٩٣٧/٢ والمكودي، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك تحقيق فاطمة الرّاجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م، ج٥٣٠/١، فَما اسْتُعْمِلَ بـــ(منْ) وافَقَ فعْلَ التَّعَجُّبِ في لُزُومِ الإفْراد، وما استُعملَ بغَيْرِ (منْ) وهو المعرّف والمُضافُ لا يَلْزَمُ الإفْرادَ فَيُثَنّى ويُجْمَعُ، تَقُولُ: زَيْدٌ الأَفْضَلُ والزّيْدان الأَفْضلان انظر الارتشاف ٢٣٢٠/٥-٢٣٢٥وشرح ألفيّة ابن مالك لابن جابر الأندلسي ٢١٠/٣ والكافي في الإفصاح ١٠٣٧/٣ وتوضيح المقاصد ٩٣٨/٢.

وفي قَوْله: **"في المُظْهر"** إشَارَةٌ إلى أَنَّ عَمَلَه في المُضْمَرِ لا يَتَوَقَّفُ على تَحَقُّقِ الشَّرائطِ(٥٥)، وكَذا لا يَتَوَقَّفُ [عَمَلُه](٥٦) في غَيْرِ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ من الظُّرُوفِ والحالِ وغَيْرِهما إذْ رائحَةُ الفِعْلِ، أَعْني: الدَّلالَةُ على الحَدَثِ، كافِيَةٌ في العَمَلِ فيها(٥٧).

قَوْلُه: "إلاّ إذا كَانَ لشَيءٍ ...الخ(٥٨)"(٥٩)

يَعْني: لا يَعْمَلُ أَفْعَلُ(٦٠) التَّفْضيْلِ في الفَاعِلِ والمَفْعُولِ به الظّاهرَيْن إلاّ إذا تَحَقّقَت الشُّرُوطُ، وهي أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ التَّفْضيلِ صفَةً لشَيءٍ(٦١) منْ حَيْثُ اللّفْظُ، وهو في المَعْنى لِمُسَبَّبِ(٦٢) ذلكَ الشَّيءِ، ويكُونُ ذلكَ المُسَبَّبُ مُفَضَّلاً، أَيْ: ثَابتاً لَه زِيَادَةُ الفَضْلِ(٦٣) باعْتبارِ

(٥٥) قالَ في الفوائد الضيّائيّة ٢١٨/٢: "وإنّما خُصَّ المُظْهرُ لأَنّه يَعْمَلُ في المضمَرِ بلا شَرْط، لأَنَّ العَمَلَ في المُضْمَرِ ضَعيفٌ لا يَظْهَرُ أَثَرُه في اللّفظ فلا يَحْتاجُ إلى قُوّةِ العاملِ" فهو يَرْفعُ المسْتَتر الّذي هو فاعلُه نحوَ: (زيدٌ أَحْسَنُ منكَ وَجْهاً) ففي (أحسنَ) ضميرُ الفاعلِ، ويَعْمَلُ في الضّميرِ المُتَّصلِ. انظر شرح الرضي ٤٦٤/٣ والصّفوة الصّفية ١٤٩/٢ والفوائد الضّيائيّة ٢١٨/٢ ورسالة الوضع الباهر في كتاب الأشباه والنّظائر ٢٦١/٤.

(٥٦) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ.

(٥٧) اتّفقَ النّحاةُ في نَصبْه للظرف والحال والتّميـيزِ كقَولكَ: (زَيْدٌ أَحْسَنُ منكَ اليوْمَ راكباً) والتّمييز مثلُ: (زَيْدٌ أَحْسَنُ منْكَ وَجْهاً). انظر شرح الرضي ٤٦٦/٣ والفوائد الضّيائيّة ٢١٩/٢ والصّفوة الصّفية ١٤٩/٢ والأشباه والنّظائر ٢٦٠/٤وكحل العيون النّجل ٤٣٢ أَمّا نَصبْه للمَفْعولِ المُطْلَقِ فَمُخْتَلَفٌ فيه انظر كحل العيون النجل ٤٣٢ وابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، تحقيق عبد الغني الدّقر، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، دمشق، ١٩٨٥م، ص٥٣٣.

(٥٨) لم يستعمل النّاسخ في ظ الاختصار، ففيه (إلى آخره).

(٥٩) يَرى ابنُ جَماعة أَنّ عبارَة ابنِ الحاجبِ غَلقَةٌ وقَلقَةٌ والأَسْهَلُ أَنْ يَقُولَ: (إلاّ إذا كَانَ لشَيءٍ مُفَضَّلٍ على نَفْسه باعْتبارِ حالَيْن أو وَقْتَين وكانَ مَنْفيّاً). انظر شَرح الكَافية لابنِ جماعة ٢٦٩ – ٢٧٠.

(٦٠) في الأصل: (فعل) وكذا في ظ.

(٦١) يقصد الرجل في: (ما رَأيتُ رجُلاً).

(٦٢) هو الكحل.

(٦٣) في ظ: (الفعل).

الأَوَّل، أَيْ[٦٤]: باعْتبارِ ما أُجْرِيَ عليه اسْمُ التَّفْضيلِ منْ حَيْثُ اللَّفْظُ [٦٥]، "على نَفْسه" باعْتبارِ غَيْرِ الأَوَّلِ، يَعْني: يَكُونُ المُسَبَّبُ مُفَضَّلاً على نفْسِه، أَيْ: ثابِتاً لِغَيْرِه زِيَادَةُ الفَضْلِ باعْتِبارِ غَيْرِ الأَوّلِ، وهو عينُ زَيْدٍ[٦٦].

والحَاصِلُ أَنَّ المُسَبَّبَ مُفَضّلٌ[٦٧]ومُفَضّلٌ[٦٨]عليه باعْتبارِ المَحَلَّيْنِ[٦٩]، ويَكُونُ اسْمُ التَّفْضيلِ في سِيَاقِ النَّفْيِ[٧٠].

---

(٦٤) قوله: (باعتبار الأوّل أي) ليس في ظ.

(٦٥) أيْ: الكُحْلُ مُفَضّلٌ عند اعتبارِ الأوّلِ وهو (رجلاً).

(٦٦) أي: الكحلُ مُفَضّلٌ عليه عندَ اعْتبارِ الثّاني وهو (زيدٌ)، ويُفَسِّرُ الرّضيُّ ذلكَ فيقول: "والمُرادُ في مثْلِ هذا المثالِ أَنّه باعْتبارِ الثّاني فاضلٌ وباعْتبارِ الأوّلِ مَفْضُولٌ فالكُحْلُ الّذي في عَيْنِ زَيْدٍ يَفْضُلُ الكُحْلَ الّذي في أَعينِ جَميعِ الرّجالِ" انظر شرح الرضيّ ٤٦٧/٣ والتّصْريح ٤٥٦/٣.

(٦٧) القول من (مفضّلاً على نفسه) إلى هنا ساقط من ظ.

(٦٨) في ظ: (مفضّلاً).

(٦٩) قالَ في التّصْريح ٤٥٦/٣: "والكُحْلُ مُفَضَّلٌ على نفسه باعْتبارِ مَحَلَّيْن؛ فباعْتبارِ كَونه في عَيْنِ زَيدٍ فاضِلٌ وباعْتبارِ كَونه في عينِ غيره مَفْضُولٌ".

(٧٠) يَرى الجامي أنّ اسمَ التّفضيلِ عندما يَكونُ مَنْفيّاً يَكُونُ بمَعْنى الفعْلِ ويَعْمَلُ عَمَلَه.انظر الفوائد الضيائيّة ٢٢١/٢ ويُفسّرُ ابنُ جابر الأندلسي ذلك بقَوْله: "وإنّما رَفَعُوا بأَفْعَلَ الظّاهِرَ إذا تَقَدّمَ النّفيُ على ما مَرَّ فقُلْتَ: (لَمْ أَرَ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عينِ زَيْدٍ): لأنّ (لَمْ أَرَ رَجُلاً) كَذبٌ مَحْضٌ، إذْ لا يَخْلُو كُلُّ راءٍ منْ رُؤْيَته رَجُلاً ما، فَصدْقُ الكَلامِ مَوْقُوفٌ على نَفْيِ رُؤْيَةِ رَجُلٍ خاصٍّ بوَصْفٍ، فَكَانَ ذِكْرُ الوَصْفِ هو الأَهَمّ؛ لِيَخْرُجَ الكَلامُ منْ صُورَةِ الكَذبِ إلى الصِّدْقِ" ويَذْكُرُ أَنْ رَفْعَ أَفْعَلَ للظّاهرِ على الفاعليّةِ إذا لَمْ يَتَقَدّمْ النّفيُ قليلٌ لأَنّ ذكْرَ الصِّفَةِ يَزيدُ الكَلامَ فائدَةً ولا يُصَيِّرُه صِدْقاً بَعْدَ صُورَةِ الكَذبِ. انظر شَرح أَلْفيّة ابن مالك لابن جابر الأندلسي ٢١٧/٣ وابن النّاظم، شرح أَلفيّة ابن مالك، حقّقه عبد الحميد السّيّد محمّد، دار الجيل، بيروت، ص٤٨٨ والأشْباه والنّظائر (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر)٢٦٩/٤، وذَهَبَ ابنُ مالك وغيرُه إلى جَوازِ اسْتعمالِ النّهيِ أو الاسْتفْهامِ الّذي فيه مَعنى النّفي فَأَجازَ أَنْ تَقُولَ: (لا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إليه الخَيرُ منه إليك) و(هل في النّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ به الحَمْدُ منه بمُحْسِنٍ لا يَمُنُّ ؟) انظر ابن مالك، شَرح التّسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمّد المختون، **ط١**، هجر للطباعة والنّشر، القاهرة ١٩٩٠م، ص٦٨/٣ والمُساعد ١٨٦/٢وتوضيح المقاصد ٩٤٤/٣ وشرح الرضيّ ٤٦٩/٣ والارتشاف ٢٣٣٧/٥، ونُقِلَ عن الرّماني جَوازُ ذلكَ في المُثْبَت. انظر شرح الرّضي ٤٦٩/٣.

هذا تَقْريرُ ما في الكِتابِ، وتَوضيحُه إنَّما يَكُونُ بِحَلِّه، فَنَقُولُ:

قَوْلُه: "باعْتِبارِ الأَوَّلِ" حَالٌ من الضَّميرِ المُسْتَكِنِ في (مُفَضَّلٍ).

قَوْلُه(٧١): "على نَفْسِه" مُتَعَلِّقٌ بِــ(مُفَضَّلٍ) مُقَدَّرٍ(٧٢).

قَوْلُه(٧٣): "باعْتِبارِ غَيْرِهِ" حَالٌ من الضَّميْرِ(٧٤) المَجْرُورِ، أَعْني (نَفْسِه)، وهو مَفْعُولٌ بِواسِطَةِ الحَرْفِ.

وتَقْديرُ الكَلامِ: فَضَّلَ المُسَبَّبَ حَالَ كَوْنِه مُصَاحِباً ومُلابِساً اعْتِبارَ الأَوَّلِ على نَفْسِه حَالَ كَوْنِه مُصاحِباً ومُلابِساً اعْتِبارَ الثّاني (٧٥).

قَوْلُه(٧٦): "مَنْفِيّاً " حالٌ من الضَّميْرِ(٧٧) في (كَانَ)(٧٨).

مِثَالُه ما ذَكَرَه المُصَنِّفُ [رحِمَه الله](٧٩): **(ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ)**(٨٠).

---

(٧١) في ظ (وقوله).

(٧٢) قوله: (مقدّر) ليس في ظ.

(٧٣) في ظ: (وقوله).

(٧٤) قوله: (الضمير) ليس في ظ.

(٧٥) كذا في ظ، وفي الأصل: (غيره) وهو صحيح ولكن ما ورد في ظ يناسب الكلامَ السّابق.

(٧٦) في ظ: (وقوله).

(٧٧) في ظ: (المستكن).

(٧٨) ذَكَرَ الجامي جَوازَ أَنْ يَكونَ خَبَراً بَعْدَ خَبَرٍ لكانَ وصِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذوفٍ أي: تَفْضيلاً مَنْفِيّاً. انظر الفوائد الضيائيّة ٢٢٠/٢.

(٧٩) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ.

(٨٠) ذَكَرَ النُّحاةُ في كُتُبِهم مَسْأَلَةً أُخْرى في رَفْعِ أَفْعلِ التَّفضيل للظاهرِ، وهي قَولُه عليه الصّلاةُ والسّلامُ: "ما من أيّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيها الصّومُ منه في عشرِ ذي الحجّةِ". انْظر الكتاب ٣٢/٢ والفارسي، المسائل المنثورة، تحقيق شريف عبد الكريم النجّار، **ط١**، دار عمّار للنشر والتّوزيع، عمان ٢٠٠٣ مسألة رقم ٥١ وعمدة الحافظ ٧٧٣/٢وشرح ألفيّة ابن مالك لابن النّاظم ٤٨٦ وشرح الوافية نَظْم الكافية ٣٣٥ والأشْباه والنّظائر (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) ٢٦٢/٤ وقد قَصَر ابنُ بابَشاذ رفعَ أَفْعَلَ للظاهر على السّماعِ، وخصّ ذلك بِهَاتين المَسْأَلتين، واعْتَرَضه ابنُ الحاجِب. انظر شرح الوافية نَظْم الكافية ٣٣٥ - ٣٣٦.

فـ(أَحْسَنَ) في المِثَالِ جَارٍ على الرَّجُلِ منْ حَيْثُ اللَّفْظُ؛ لأَنَّه صِفَةٌ، لكنْ ما هو أَحْسَنُ منْ حَيْثُ المَعْنى هو مُسَبَّبُه، وهو الكُحْلُ، وإِنَّه مُفَضَّلٌ باعْتِبارِ أَنَّه في عَيْنِ الرَّجُلِ، على(٨١) نَفْسِه باعْتِبارِ أَنَّه في عَيْنِ زَيْدٍ، وهو - أَعْنِي قَوْلَه: (في عَيْنِ(٨٢) زَيْدٍ) - حَالٌ من المَجْرُورِ في (منْه)، أَيْ: كَائِناً في عَيْنِ زَيْدٍ.

قَوْلُه(٨٣): (في عَيْنِه) حَالٌ من الكُحْلِ، مُقَدَّمٌ عَلَيْه، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً لَغْواً مُتَعَلِّقاً بــ(أَحْسَنَ)(٨٤).

هذا بالنَّظَرِ إِلى وُقُوعِه(٨٥) في الإِثْبَاتِ، وأَمّا في النَّفْيِ فَإِنَّ(٨٦) ما هو مُفَضَّلٌ لَفْظاً مُفَضَّلٌ عليه مَعْنىً(٨٧)، والمُفَضَّلُ عليه [٢ظ] لَفْظاً مُفَضَّلٌ مَعْنىً(٨٨).

فَإِنْ قُلْتَ: الكُحْلُ لَيْسَ بِمُسَبَّبٍ للرَّجُلِ(٨٩).

أُجِيْبَ بِأَنَّ المُرَادَ بالمُسَبَّبِ هو اللُّغَوِيُّ، وهو مَا جُعِلَ سَبَباً(٩٠)، فَإِنَّ الكُحْلَ سَبَبُ حُسْنِ(٩١) عَيْنِ(٩٢) الرَّجُلِ.

---

(٨١) قوله: (على) ساقط من ظ.

(٨٢) قوله: (عين) ساقط من ظ.

(٨٣) في ظ: (وقوله).

(٨٤) في حاشــية ظ: (أي: أنْ يَكونَ الكُحْــلُ مُفضّلاً باعْتِبارِ عينِ الرّجُلِ على نفسِه باعْتِبارِ عينِ زيدٍ).

(٨٥) أي: وقوع اسم التّفضيل.

(٨٦) في ظ: (وإنّ).

(٨٧) في حاشية ظ: (أي: إنّ الكُحْلَ مُفضّلٌ باعْتِبارِ أَنّه في عينِ زيدٍ ومفضّلٌ عليه باعتبارِ أَنّه في عينِ الرّجل).

(٨٨) هذا ما يُؤدّيه مَعْنى النَّفْيِ، فالمُفَضّلُ لَفْظاً في الإثبات هو الكُحْلُ باعتباره في عَيْنِ الرّجُلِ، وهذا في النّفي مُفَضّلٌ عليه؛ إذْ المُفَضَّلُ في النّفي هو الكُحْلُ باعتبارِه في عَيْنِ زَيْدٍ، وقد انْعَكَسَ التّفْضيلُ لأَجْلِ النّفي. انْظرِ الأَشْباه والنّظائر ٢٦٢/٤ ويُصَرِّحُ ابنُ الحاجِبِ بذلكَ في شَرحِ الوافِيةِ نَظْمِ الكافية ٣٣٥ فيقولُ: "فالأَوّلُ هو المُفَضّلُ والثّاني المُفَضّل عليه، وإنّما يُفْهَمُ العَــكْسُ منْ جِهَــةِ النّفيِ".

(٨٩) في ظ: (الرّجل).

(٩٠) يَرى الرَضِيُّ أَنّ الأولى أَنْ يُقالَ السّببَ لا المُسَبَّب. انظر شَرح الرضيّ ٤٦٧/٣ وفي رسالة الوضع الباهر "قيلَ: وهو لِمُسَبَّبٍ، أَيْ: لِمَجْعُولٍ سَبَباً" انظر الأشباه والنّظائر ٢٦٢/٤.

(٩١) في ظ: (لحسن).

(٩٢) في الأصل: (عن) وكذا في ظ.

أَوْ يُقَالُ: المُرادُ به المُتَعارَفُ إلاّ أَنَّ التَّفْضِيلَ بالحَقيقَةِ للعَيْنِ لا للكُحْلِ، فَإِذَنْ تَكُونَ العَيْنُ سَبَباً للكُحْلِ في التَّفْضِيلِ والكُحْلُ مُسَبَّبٌ [٩٣].

وإنَّما قُلْنا: إنَّه في الحَقيقَةِ للعَيْنِ لأَنَّ تَفَاوُتَ الكُحْلِ الواحد بالأَحْسَنيّةِ وغَيْرِها في عَيْنَيْنِ إنَّما يَكُونُ بتَفَاوُتِ العَيْنَيْنِ بهما؛ لأَنَّ[٩٤] المُفَضَّلَ والمُفَضَّلَ عليه فيما ذَكَرْناه[٩٥] وإنْ كَانَ واحداً منْ حَيْثُ اللَّفْظُ، إلاّ أَنَّ في الحَقيقَةِ أَحَدَ ذَيْنِكَ الاعْتِباريْنِ مُفَضَّلٌ، والآخَرَ مُفَضَّلٌ عَليه، كَما في قَوْلنا: (زَيْدٌ قَائِماً أَحْسَنُ منْه قَاعِداً) فَإِنَّ المُرادَ تَفْضيلُ حُسْنِ قِيامِه على حُسْنِ قُعُوده[٩٦].

ومنْ هذا ذَهبَ أَهلُ التَّحْقيقِ إلى أَنَّه منْ حَيْثُ الحَقيقَةُ تَفْضيلُ الشَّيءِ على غَيْرِه[٩٧]، فالاعْتِبَارُ أَنَّه[٩٨] - حِيْنَئِذٍ فيما نَحْنُ فيه - عَيْنُ الرَّجُلِ وعَيْنُ زَيْدٍ، [فَتَكونُ (عَينُ)][٩٩] مُفَضَّلاً عَليه منْ حيثُ الحَقيقَةُ.

فَإِنْ قُلْتَ: هذا مُخَالفٌ لما قُلْتَ أَوَّلاً منْ أَنَّه لمُسَبَّبِ ذلكَ الشَّيءِ حَيْثُ جَعَلْتَه هنا سَبَباً أَوْ مُسَبَّباً للعَيْنِ لا للرَّجُلِ، وأَيْضاً جَعَلَه المُصَنِّفُ - رَحِمَه الله - في شَرْحِ المُفَصَّلِ للرَّجُلِ حَيْثُ مَثَّلَ فيه بقَوْلِه: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْغَضَ إليه الشَّرُّ منْه إلى زَيْدٍ) فَــ(أَبْغَضُ) للشَّرِّ، وهو مُسَبَّبٌ للرَّجُلِ[١٠٠].

---

(٩٣) انظر الأشباه والنّظائر ٢٦٢/٤ وكحل العيون النّجل ٤٣٦.

(٩٤) في ظ: (ولأنّ).

(٩٥) في ظ: (ذكرنا).

(٨) انظر كحل العيون النّجل ٤٣٤

(٩٧) ممّا يُوافِقُ هذه النَّظْرَةَ إلى هذا الأسْلُوبِ ما أَشارَ إليه الجامي في الفَوائِد الضيائيَّة ٢٢٢/٢ فقد ذَكَرَ أَنَّ المُفَضَّلَ والمُفَضَّلَ عليه في هذا المثالِ مُتّحدان، وفي هذه الصُّورَةِ يَضْعُفُ المَعْنى التّفضيليّ، فيَكُونُ المَعْنى أنّك تُفَضِّلُ الكُحْلَ بالاعتبارَينِ على غَيرِه، ومنْ هنا كان المَعَنى في الحقيقةِ تفضيلَ الشّيءِ على غيرِه.

(٩٨) في ظ (أنّ).

(٩٩) ما بين المعقوفتين من ظ وساقط من الأصل.

(١٠٠) الإيضاح في شرح المُفَصّل، وفيه: "مثله قَوْلُهُم: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْغَضَ إليه الشّرُّ منه إلى زَيْد) وما أَشْبَهَ ذلك، فالبُغْضُ ههنا في المعنى لمُسَبَّبٍ لرَجُلٍ وهو الشرُّ، مُفَضّل باعْتبارِ الرَّجُلِ على نَفْسه وباعْتبارِ غيره وهو زَيْدٌ "انظر ابن الحاجب، عثمانُ، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، بغداد، ج٦٦١/١.

أُجِيْبَ بِأَنَّ التَّفْضِيْلَ في الحَقِيْقَةِ لَمّا كَانَ لِعَيْنِ الرَّجُلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ للرّجُلِ أَيْضاً بِطَرِيقِ المَجَازِ، وإذا[١٠١] ثَبَتَ أَنَّ التَّفْضِيْلَ يَكُونُ للرَّجُلِ كَما كَانَ لِعَينه[١٠٢] يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الرَّجُلُ سَبَبُ[١٠٣] الكُحْلِ في التّفْضِيْلِ كَما يُقَالُ: عَينُه سَبَبٌ له فيه، والّذي يُؤَيِّدُه تَنْكِيْرُ المُسَبَّب في الكِتَابِ[١٠٤]، فَإِنَّهَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسَبَّبَ الرَّجُلِ والعَيْنِ[١٠٥]، فَلَو أَضَافَه لأَوْهَمَ أَنَّه مُسَبَّبٌ لأَحَدِهما خَاصَّةً.

قَوْلُه: "لأَنَّه بِمَعْنى حَسُنَ".

اسْتَدَلَّ على عَمَلِ اسْمِ التَّفْضِيْلِ في الظّاهِرِ عِنْدَ وُجُودِ الشّرائطِ بِوَجْهَيْنِ[١٠٦]:

أَحَدهما أَنَّه عِنْدَ وُجُودها صَارَ بِمَعْنى الفِعْلِ الّذي اشْتُقَّ هو مِنْه[١٠٧]، فَعَمِلَ لِذلكَ، وإِنَّما صَارَ بِمَعْناه عِنْدَ تَحَقُّقِها[١٠٨] لأَنَّ قَوْلَه: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ مِنْه في عَيْنِ زَيْدٍ) مَعْنى قَوْلِه: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً حَسُنَ في عَيْنِه الكُحْلُ حُسْنه في عَيْنِ زَيْدٍ)[فهما][١٠٩] مُتَلازِمان طَرْداً وعَكْساً، على مَعْنى أَنّه كُلَّما صَدَقَ التَّرْكِيْبُ الأَوَّلُ صَدَقَ التَّرْكِيْبُ الثّاني، وعَلى العَكْسِ،والتَّسَاوي بينَ الشَّيْئين في الصِّدْقِ أَنَّ[١١٠]كَونَ كُلِّ واحِدٍ مِنْهما بِمَعْنى الآخَرِ[١١١].

(١٠١) في ظ: (فإذا).

(١٠٢) في الأصل: (بعينه) وكذا في ظ.

(١٠٣) في الأصل: (سَبباً) وكذا في ظ.

(١٠٤) انظر العبارة في الكافية ١٨٧ وفي الإيضاح في شرح المفصّل ٦٦١/١.

(١٠٥) يَقُولُ في الفَوائِد الضِّيائيّة ٢٢٠/٢: "والكُحْلُ مُسَبَّبٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ عَيْنِ الرّجُلِ وبَيْنَ عينِ زَيدٍ".

(١٠٦) انْظر الوجْهين في شرح المقدمة الكافية في علم الإعْراب ٨٥٤/٣

(١٠٧) وهو (حَسُنَ) كَما ذَكَر ابنُ الحاجب في شرح المُقَدّمَة الكافية ٨٥٤/٣ ومَعْنى كُلِّ (أَفْعَلَ): (فَعُلَ) كَما في الفوائد الضّيائيّة ٢٢١/٢ و يَرى الرّضِيُّ أَنّ هذه العِلّةَ تُلْزِمُ ابنَ الحاجبِ جَوازَ رفع أَفعلِ التّفضيل للظاهرِ مُطّرداً انظر شرح الرّضي ٤٦٨/٣.

(١٠٨) كذا في ظ، وفي الأصل: (تحقيقها).

(١٠٩) ما بين المَعْقوفتين زيادة اقْتضاها المَعنى.

(١١٠) في ظ: (أنّه).

(١١١) قالَ رضيّ الدين التّاذفي: "إذْ هما مُتلازِمانِ في الصّدْقِ طَرداً وعَكْساً، بِمَعنى أَنّه كُلّما صَدَقَ التّركيبُ الأَوّلُ صَدَقَ التّركيبُ الثّاني، وكلّما صَدَقَ التّركيبُ الثّاني صَدَقَ التّركيبُ الأَوّلُ، والتّلازُمُ بينَ الشّيئينِ في الصّدقِ وكذا في الكذبِ أنْ يَكونَ كلُّ واحِدٍ منهما بِمَعنى الآخر".كحل العيون النّجل ٤٣٧.

وإنَّما قُلْنا:إنَّ المثَالَيْن مُتَلازِمَانِ طَرْداً وعَكْساً لأَنَّ مَعْنى المثَالِ(١١٢) الثَّاني نَفْيُ مُسَاواةِ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ الرَّجُلِ بِحُسْنِ(١١٣)كُحْلِ عَيْنِ(١١٤) [٣و] زَيْدٍ، وثُمَّ(١١٥) يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ زِيادَةِ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ؛ لأَنَّ النَّفْيَ يَتَوَجَّه إلى مَا أُرِيدَ إِثْبَاتُه(١١٦)، ولَمّا كَانَ المُرَادُ في المُوجَبِ إِثْباتَ المُماثَلَة بَيْنَ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ الرَّجُلِ(١١٧) وبَيْنَ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ كَانَ المُرَادُ في المَنْفي نَفْيَ تِلْكَ المُماثَلَة، ولا كَلامَ في أَنَّ حُسْنَ(١١٨) كُحْلِ عَيْنِ الرَّجُلِ لَيْسَ زَائداً على حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ(١١٩)؛ لأَنَّ تَشْبيه الشَّيءِ بالشَّيءِ يَقْتَضِي أَنْ لا يَكُونَ المُشَبَّه زَائداً على(١٢٠) المُشَبَّه به، فَثَبَتَ المَرَامُ وهو تَفْضِيْلُ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ عَلى حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ الرَّجُلِ(١٢١).

ومَعْنى(١٢٢)المثَالِ الأَوَّلِ تَفْضِيْلُ حُسْنِ الكُحْلِ(١٢٣)الّذي في عَيْنِ زَيْدٍ؛ لأَنَّ المُتَكَلِّمَ إذا زَعَمَ زِيَادَةَ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ الرَّجُلِ على حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ استَعْمَلَ اسْمَ(١٢٤) التَّفْضِيْلِ الواقِعَ في المُوجَبِ مُبَالَغَةً لِحُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ الرَّجُلِ على حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ(١٢٥)؛ لأَنَّه لَم يَرْضَ

---

(١١٢) قوله: (المثال) ليس في ظ.

(١١٣) في ظ: (لحسن).

(١١٤) (عين) مُكرّرة في الأصل.

(١١٥) في ظ: (وهو).

(١١٦) في حاشية ظ: وهو المساواة.

(١١٧) في الأصل: (زيد الرجل) وكذا في ظ.

(١١٨) (في) زائدة قبل (حسن) في الأصل: (فجاء في أنّ في حسن).

(١١٩) قوله: (زيد) ليس في ظ.

(١٢٠) قوله: (المشبّه زائداً على) ساقط من ظ.

(١٢١) انظر هذا المعنى في الفوائد الضّيائيّة ٢٢١/٢.

(١٢٢) في ظ: (وكذلك معنى).

(١٢٣) في الأصل: (كحل) وكذا في ظ.

(١٢٤) في الأصل: (الاسْم) وكذا في ظ.

(١٢٥) المَعْنى هنا أَنّ نَفْيَ الزّيادَة لا يَتّفقُ مع المَدْحِ، لذلك إذا أَرادَ أَحَدُهُم مَدْحَ أَحَدٍ بتَفْضيْلِه في صِفَةٍ ما كَانَ إِثْباتُه هذه الأَحسَنيّة في المُوجَبِ أَكْثَرَ مُلائمَةً ومُبالَغَةً. وانظر هذا المعنى في الفوائد الضّيائيّة ٢٢١/٢

بِمُسَاواته(١٢٦)، فَإذا أَرادَ المُخَاطَبُ نَفْيَ قَوْلِ المُتَكلِّمِ يَنْبَغي أَنْ يُحْمَلَ مَعْنى كَلامه في المنْفي(١٢٧) أَيْضاً على المُبالَغَة، وذلك لا يَكُونُ إلاّ إذا حُملَ على زِيَادَةِ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ على حُسْنِ كُحْلِ عينِ الرَّجُلِ؛ لأَنَّ نَفْيَ زِيَادَته (١٢٨) لحُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ يَحْتَملُ مُسَاواته، فلا يَكُونُ فيه المُبالَغَةُ، لكنَّ المَقْصُودَ المُبالَغَةُ، فَإذَنْ كَانَ مَعْنى المِثَالِ الأَوَّلِ كالثّاني في تَفْضيْلِ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْد، فَحَصَلَ المَطْلُوبُ وهو كَونُ اسْمِ التَّفْضيلِ في مَعْنى الفَعْلِ، فَعَمِلَ حِيْنَئذٍ لانْتِفاءِ مانِعِ العَمَلِ(١٢٩).

فَإِنْ قِيْلَ: يَلْزَمُ ممّا ذَكَرْتُم إعْمالُ اسْمِ التَّفْضيْلِ في قَوْلنا: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ منه أَبُوه)، إذْ مَعْناه: ما رَأَيْتُ رَجُلاً زَادَ حُسْنُ أَبيه على حُسْنه، إذْ في مَعْنى: ما رَأَيْتُ رَجُلاً حَسُنَه أَبُوه، أَيْ: غَلَبَه في الحُسْنِ، لكنَّه مُمْتَنِعٌ بالاتِّفاقِ(١٣٠).

أُجيْبَ بِأَنَّ المُرادَ من الفعْلِ الّذي اسْمُ التَّفْضيْلِ في مَعْناه هو الفعْلُ الّذي اشْتُقَّ هو منْه، لا أَيَّ فِعْلٍ اتَّفَقَ، فَيَمْتَنِعُ ارْتِفاعُ الظّاهرِ به في صُورَةِ النَّقْضِ؛ لأَنَّ (أَحْسَنَ) لَيْسَ مُشْتَقاً(١٣١) منْ

---

(١٢٦) في الأصل و ظ: (لمساواته).

(١٢٧) كذا في ظ، وفي الأصل: (النّفي).

(١٢٨) في الأصل: (زيادة) وكذا في ظ.

(١٢٩) يَقُولُ الإمامُ يَحْيى بن حَمزة العلويّ في الأَزْهار الصّافية ١٤٢/٢ لوحة:"القَيْدُ الخامس: أَنْ يَكُونَ المُفَضَّلُ مَنْفيّاً، وإنَّما وَجَبَ اعْتبارُ كَونه في سياقِ النَّفْيِ منْ جهَة أَنَّ المَقْصُودَ به المُبالَغَةُ، ولَنْ يَكُونَ إلاّ بتَقْريره على سيَاقِ النَّفْيِ ليَكُونَ مُنْحَصراً بَيْنَ النَّفْيِ والإثْبات، فَيُفيدُ بذلكَ المُبالَغَةَ لأَنَّ المَعْنى: ما رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ في عَيْنه الكُحْلُ إلاّ في عَيْنِ زَيْد، فَإذا كَانَ مَسُوقاً للمُبالَغَة ولا يَجُوزُ حُصولُها إلاّ بطَريقِ الحَصْر، والحَصْرُ لا يَكُونُ إلا بالنَّفيِ، فلهذا وَجَبَ اعْتبارُهُ"أَيْ:اعْتبارُ هذا القيد.

(١٣٠) رَدّ على هذا السؤالِ بَدْرُ الدين بنُ مالك (ابن النّاظم) فقَالَ: "قُلْتُ: المُعْتَبَرُ في اطّراد[رَفع] (أفعل) التّفْضيل الظّاهرَ جَوازُ أَنْ يَقَعَ مَوقعَه الفعْلُ الّذي يُبْنى منه، مُفيداً فائدته، وما أَوْرَدْتَه لَيْسَ كَذلك. ألا تَرى أَنّكَ لَو قُلْتَ: ما رَأَيتُ رَجُلاً يَحْسُنُ أَبوه كَحُسْنه، فَأَتيتَ مَوْضعَ أَحْسَنَ بمُضارعِ حَسُنَ فاتَت الدّلالةُ على التّفْضيل، أَوْ قلْتَ: ما رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُه أَبوه فَأَتَيْتَ مَوضعَ أَحْسَنَ بمُضارعِ حَسُنَه، إذا فاقه في الحُسْنِ، كُنْتَ قد جئتَ بغيرِ الفعْلِ الّذي يُبنى منه (أَحْسَنَ) وكانت الدّلالة على الغَريزَة المُسْتَفَادَةَ من أَفْعَلِ التّفْضيل".شرح ألفية ابن مالك لابن النّاظم ٤٧٨وانظر الأشموني، شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السّيّد، المكتبة الأزهريّة للتّراث، ج١٠٤/٣.

(١٣١) في ظ: (مشتق) غلط.

(زَادَ) ولا منْ (حَسُنَه) بمَعْنى غلَبَه في الحُسْنِ، فَإذا ثَبَتَ أَنَّ للشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ تَأثيْراً في جَعْلها اسْمَ التَّفْضيْلِ في مَعْنى الفِعْلِ عُلِمَ أنَّه [إنْ] (١٣٢) فُقِدَ شَيءٌ منْها يَلْزَمُ أنْ [لا](١٣٣) يَكُونَ في مَعْناه، ولا يَلْزَمُ في الظّاهرِ حيْنَئذٍ.

فَإنْ قُلْتَ: عَلى تَقْديْرِ انْتِفاءِ المَحَلِّ الأَوَّلِ يَكُونُ أَيْضاً بمَعْنى الفعْلِ، فَإنَّ قَوْلَنا: (ما أَحْسَنَ في عَيْنِ زَيْدٍ الكُحْلُ منْه في عَيْنِ عَمْرٍو) ومَعْنى قَوْلنا: (ما حَسُنَ (١٣٤) في عَيْنِ زَيْدٍ الكُحْلُ حُسْنَه في عَينِ عَمْرٍو) مَثَلاً مُتَلازِمان طَرْداً وعَكْساً بعَيْنِ مَا مَرَّ، فَيَلْزَمُ أنْ لا يَكُونَ لَه تَأْثيْرٌ في كَونِه بمَعْنى [٣ ظ] الفعْلِ.

أُجيْبَ بأَنَّه إنَّما اشْتُرِطَ المَوْصُوفُ السَّبَبِيُّ لأَنَّه لَو انْتَفى تَضْعُفُ الوَصْفيَّةُ فيه؛ لوُقُوعِه أَوّلاً بِخِلافِ الصِّفاتِ الواقعَةِ بَعْدَ النَّفْيِ؛ لأَنَّها أَقْوى منْه(١٣٥)، فلا يَلْزَمُ منْ كَوْنها عاملَةً(١٣٦) لوُقُوعِها في(١٣٧)حَيِّزِ النَّفْيِ(١٣٨)كَوْنُه عَاملاً لوُقُوعِه فيه.

ثُمَّ نَقُولُ: إذا انْتَفى المَوْصُوفُ الحَقيْقيُّ، وهو الكُحْلُ لَمْ يَتَأَتَّ(١٣٩) النَّفْيُ بالمَعْنى المَذْكُورِ؛ لأَنَّه يَكُونُ حيْنَئذٍ(١٤٠) في المَعْنى أَيْضاً لَمّا جَرى عَليه في اللَّفْظِ، فَيَكُونُ فَاعِلُه مُضْمَراً، فَيَكُونُ المَنْفِيُّ عنْدَ استعْمالِ أَفْعَلِ التَّفْضيلِ زِيَادَةَ الفعْلِ(١٤١)، وعنْدَ استِعْمالِ الفِعْلِ أَصْلاً (١٤٢)فلا يَكُونُ مَعْناه.

---

(١٣٢) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى من ظ.

(١٣٣) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها النّصُّ من ظ.

(١٣٤) كذا في ظ، وفي الأصل: (أحسن).

(١٣٥) في حاشية ظ: أي: أقوى من اسم التّفضيل.

(١٣٦) كذا في ظ، وفي الأصل: (شاملة).

(١٣٧) كذا في ظ، وفي الأصل: (من).

(١٣٨) قوله: (النفي) ساقط من ظ.

(١٣٩) في الأصل: (يتأتى) وهو غلط وكذا في ظ.

(١٤٠) في ظ: (حينئذ يكون).

(١٤١) في الأصل: (زيادة على الفعل) وكذا في ظ.

(١٤٢) يَقْصدُ أَنّ المَنْفِيّ عندَ استِعمالِ الفِعْلِ أَصلُ الفعْلِ وهو الحَدَثُ.

وأَمّا كَوْنُ المُسَبَّبِ مُفَضَّلاً على نَفْسه باعْتبارَيْن فلأَنَّ اسْمَ التَّفْضيْلِ لَمّا كَانَ منْ حَيْثُ المَعْنى للمُسَبَّبِ يَكُونُ مُفَضّلاً فحينَئذ لا بُدَّ له من التَّفْضيْلِ على شَيءٍ، ويَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ تَفْضيْلُه على نَفْسه ليَبْقى(١٤٣) المُسَبَّبُ مُفَضّلاً إذا قُدِّرَ تَعَلُّقُه بالفعْلِ، بخِلافِ قَوْلنا: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَفْضَلَ منه أَبُوه) إذْ لا يَبْقى أَبُوه مُفَضّلاً إذا قُدِّرَ تَعَلُّقُه به.

وأَمّا اشْتراطُ النَّفْيِ فَلأَنَّه لَوْ كَانَ مُثْبَتاً لَمْ يَكُنْ في مَعْنى(١٤٤) الفعْلِ، أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَنا: (رَأَيْتُ رَجُلاً حَسُنَ في عَيْنِه الكُحْلُ حُسْنَه في عَيْنِ زَيْد) مَعْناه التّشْبيه ومُساواةُ الكُحْلَيْنِ في الحُسْنِ، بخِلافِ قَوْلنا: (رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْد).

والثّاني من الوَجْهيْن أَنَّ الكُحْلَ في المثَالِ، لَوْ لَمْ يَكُنْ مَرْفُوعاً بالفَاعليَّة لَكانَ مُبْتَدَأً لانْتفاءِ احْتمالِ شَيءٍ آخَرَ(١٤٥)؛ لأَنَّ (أَحْسَنَ) لا يَصلُحُ(١٤٦) لأَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وإلاّ لَكانَ مُبْتَدَأً قَبْلَ صُلُوحه للابْتداء(١٤٧)، ويَسْتَوفي الخَبَرَ(١٤٨)؛ لأَنَّ الكُحْلَ حيْنَئذ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ على مُصَحِّحِ كَوْنِ (أَحْسَنَ) مُبْتَدَأً(١٤٩)، وهو (منه)(١٥٠)، عَلى أَنَّ كَوْنَ المُبْتَدَأ نَكرَةً والخَبَرِ مَعْرِفَةً مُمْتَنعٌ(١٥١).

---

(١٤٣) في ظ: (لبقي).

(١٤٤) في الأصل: (المعنى) وكذا في ظ.

(١٤٥) انظر شرح المُقَدّمة الكافية ٨٥٤/٣.

(١٤٦) في ظ: (يصحّ).

(١٤٧) في الأصل: (الابتداء) وكذا في ظ.

(١٤٨) في الأصل: (يستوفي في الخبر) وكذا في ظ.

(١٤٩) قال رضيّ الدينِ التاذفي: "فلو جُعلَ (أَحسنُ) مبتدأً لَزمَ استْيفاءُ المبتدأ للخبر قبلَ وُجود المُخَصّص، وهو غيرُ جائزٍ، بلْ لو جُعِلَ مُبْتَدأً لَزِمَ الفَصْلُ بينَ العاملِ ومَعْمولِه بأجنبيّ، وهو الكحلُ المَجعولُ خبراً" كحل العيون النّجلِ ٤٤٠.

(١٥٠) يَقصدُ أَنّ الكُحْلَ الّذي هو الخَبَرُ فَصَلَ ما بَيْنَ المُبْتَدأ (أَحْسَنَ) ومُتَمّمه (منه)، وهذا الجار والمَجْرور هو مُسَوّغُ الابتداء بالنّكرَة، فلا يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ المُبْتَدأ النّكرة ومُتَمّمه.

(١٥١) أجازَ سيبَوَيه أَنْ يَكونَ المُبتَدأُ نكرةً والخَبَرُ مَعْرِفَةً، وذلك في نَحْو قَولك: (خيرٌ منك زَيْدٌ) و(مررتُ برَجُلٍ خيرٌ منه أَبوه) و(كَمْ مالُك ؟). انظر الكتاب ٢٥/٢ _٢٦وعَلّلَ ابنُ مالك ذلك بأَنّ: "وُقوعَ ما بَعْدَ أَسْماءَ الاسْتفْهامِ نكرة وجُملَةً وظَرفاً أكثرُ مِنْ وُقوعه مَعْرِفَةً، وعندَ وُقُوعه غيرَ مَعْرِفَة لا يَكونُ إلاّ خَبَراً نَحْو: (مَنْ قَائمٌ ؟) و (منْ قامَ ؟) و (مَنْ عندَك ؟) فَحُكمَ على المَعْرفة بالخَبَريّة ليَجْريَ البابُ على سننٍ واحد، وليكونَ الأَقَلُّ مَحْمولاً على الأكثرِ" شرح التسهيل ٢٩٦/١ وانظَر المساعد٢٢٠/١والارتشاف١١٠٣ والكَافي في الإفصاح٧٥٣/٣ والدّلائي، محمّد بن محمّد المرابط، نتائج التّحصيل، تحقيق مصطفى الصّادق العربي، بدون طبعة ودار نشر وسنة نشر، ١٠٢٠/٣ -١٠٢١ وفيه قال الدّماميني:"ولَمْ أَرَ ما يُثْلِجُ الصّدْرَ في توجيه قولِ سيبويه: إنّ المَعْرِفَةَ خبرُ النّكرَةِ في: (خيرٌ منك أبوه).

لَكنَّ الثّاني، أَعْني كَونَ الكُحْلِ مَرْفُوعاً بالابْتِداء، بَاطِلٌ، إذْ يَلْزَمُ حيْنَئذٍ الفَصْلُ بَيْنَ اسْمِ التَّفْضيْلِ ومَعْمُولِه - الّذي هو مُتَمِّمٌ لمَعْناه وبمَنْزِلَةِ جُزْئِه، وهو (منْه) - بأَجْنَبيٍّ، وهو (الكُحْلُ)؛ لأَنَّه عَلى تَقْديْرِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدأً لا يَكُونَ مَعْمُولاً لـــ(أَحْسَنَ)، فَيَكُونُ أَجْنَبيّاً[١٥٢].

وإنَّما قُلْنا: إنَّ (منْه) مُتَمِّمٌ لمَعْناه، وبمَنْزِلَةِ جُزْئه؛ لأَنَّ (أَحْسَنَ) و(منْه) بمَنْزِلَةِ المُضَافِ والمُضَافِ إلَيْه، وهما كَكَلمَةٍ واحدَة، فكَما لا يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ أَجْزَاءِ الكَلمَة كَذلكَ لا يَجُوزُ [الفاصِلُ][١٥٣] بَيْنَ ما هو كَكَلمَةٍ واحِدَةٍ، فيَمْتَنعُ الفَصْلُ بَيْنَهما [بـــ(الكُحْلُ)][١٥٤] على تَقْديْرِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً.

وأَمّا إذا كَانَ مَرْفُوعاً بالفَاعليَّةِ فلا يَلْزَمُ الفَصْلُ بالأَجْنَبيِّ؛ لأَنَّه حيْنَئذٍ يَكُونُ مَعْمُولاً لَه، والمَعْمُولُ لا يَكُونُ أَجْنَبيّاً.

فَإنْ قيْلَ: عَلى تَقْديْرِ كَوْنِ الكُحْلِ مُبْتَدَأً يُقَدَّمُ (منه) عَلَيْه، حَتّى لا يَلْزَمُه الفَصْلُ بأَجْنَبِيٍّ، ولا اسْتيْفاؤُه الخَبَرَ قَبْلَ المُصَحِّحِ عَلى تَقْديْرِ كَونِ (أَحْسَنُ) مُبْتَدَأً.

أُجيْبَ بأَنَّه إنَّما ادَّعَيْنا وُجُوبَ ارْتفاعِ الكُحْلِ بالفَاعليَّةِ وعَدَمَ جَوازِ حَمْله على خلافه[١٥٥] [٤ و] في مثْلِ هذا التَّرْكيْبِ، فَإذا قُدِّمَ (منْه) لا يَمْتَنعُ حَمْلُه على خلافه لتَغْييْرِ التَّرْكيْبِ.

ومَا أَجَابَ المُصَنِّفُ - رَحمَه الله - في شَرْحِ الكَافيَةِ في قَوْله: "ولَو قَدّمْتَ (منه) لَرَجَعَ الضَّميْرُ عَلى غَيْرِ مَذْكُورٍ" [١٥٦]غَيْرُ سَديدٍ؛ لأَنَّه يَكُونُ[١٥٧] حيْنَئذٍ منْ تَتمَّةِ الخَبَرِ في نيَّةِ التَّأْخيْرِ،

(١٥٢) انظر شرح المُقَدّمة الكافية ٨٥٤/٣ والصّفوة الصّفيّة ١٤٩/٢ وشَرح الرّضيّ ٤٦٨/٣وكحل العيون النّجل ٤٣٩ وما ذَكَرَه ابنُ الحاجبِ وغيرُه هو تعْليلُ سيبَويه فَقَد ذَكَرَ أَنّ الابتداءَ في هذه المَسْأَلة مُحالٌ. انظر الكتابَ ٣٢/٢ وشرح الرّضي٤٦٨/٣ والأشباه والنّظائر٢٦٩/٤ وليسَ الفَصْلُ في هذا المَوضعِ بالأَجْنَبيِّ عند الكُوفيين لأَنّ المُبتدَأ مَعمولٌ عنْدَهم للخبر.انظر شرح الرّضي٤٦٨/٣، وذكر في الارتشافِ أَنّ النّحاةَ مَنَعُوا رَفْعَ الكُحْلِ بالابْتداءِ إلّا الأَعْلَم، و(أَحْسَنُ) خبَرُه. انظر الارتشاف ٢٣٣٧/٥.

(١٥٣) ما بين المعقوفتين زيَادة منَ ظَ.

(١٥٤) ما بين المعقوفتين من ظ، وساقط من الأصل.

(١٥٥) (خلافه) مُكَرَّرةِ في الأصل.

(١٥٦) انظَر شرح المُقَدّمة الكافية ٨٥٤/٣.

(١٥٧) قوله: (يكون) ليس في ظ.

وهو جَائزٌ، نَحْو: (في دارِه زَيْدٌ)(١٥٨).

لا يُقَالُ: إنَّ رُجُوعَ الضَّمِيْرِ إلى غَيْرِ المَذْكُورِ لَفْظاً أَمْرٌ سَمَاعِيٌ، فَيَخْتَصُّ فِيْما جَاءَ من العَرَبِ، ولَمْ يَجِيءْ هنا، فلَمْ يَجُزْ؛ لأنّ للسّائِل(١٥٩) أنْ يَمْنَعَ كونَه سَماعيًّا(١٦٠).

وما قِيْلَ: "لَو قُدِّمَ (منه) لأَوهمَ أَنَّه راجعٌ إلى (رَجُلاً) فحيْنَئذٍ يَكُونُ الفعْلُ الغَيْرُ القَلْبيِّ(١٦١) عَامِلاً في ضَمِيْرَيْ شَيءٍ واحدٍ" غَيْرُ صَحِيْحٍ(١٦٢)؛ لأَنَّ رُجُوعَ الضَّمِيْرِ إليه مُفَسِّرٌ للمَعْنى، فلا

---

(١٥٨) ومن ذلكَ: (في بَيْتِه يُؤتى الحَكَمُ) وقَولُه تعالى: "فَأَوْجَسَ في نَفْسِه خِيْفَةً مُوسى" وغَيْرُ ذلكَ من الشّواهد، وهي مَسْأَلَةٌ فيها نظرٌ، وقد كانت هذه القاعدة (الإضْمار قبلَ الذِّكْر) أَسَاساً لِمَنْعِ كثيرٍ من التّراكيبِ، فمن ذلك ما جاءَ في الخلاف في قولهم: (زَانَ نورُه الشَّجَرَ) وما جاءَ في قولِ الشّاعرِ:

جَزى ربُّه عَنّي عَديَّ بن حاتمٍ ... جَزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ

والنّحاةُ في مثْلِ هذا مُخْتَلِفُون، فَمنْهُم مَنْ أَجازَ تَقَدُّمَ الضّميْرِ على صَاحبِه، ولَمْ يَجِدْ في تقديْمه قبحاً، ومنهم الأَخْفش وابن جِنّي الّذي يَرى أَنّ كَثْرَةَ مَجيء المفعول مُقَدّماً على الفاعل جَعَلَته أَصْلاً، وكأنّ رتبة المفعول التّقدّم، وأَكْثَرُ النُّحاة لا يُجيزُ ذلك، وأجازه بعضُهم في الشّعرِ فقط، واشترطَ بَعْضُهُم أن يَعُودَ الضّميرُ على مُتَقَدّمٍ رُتْبَةً وما ذَكَره المؤلّفُ أنّه يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ على مُتَأَخّرٍ لَفْظاً مُتَقَدّمٍ رُتْبَةً كما في: (في داره زيدٌ).انظر المَسْأَلة في ابن جنّي، عثمان، الخَصائص، تحقيق محمّد علي النّجّار، **ط٢**، دار الهدى للطباعة والنّشر، بيروت، ج٢٩٤/١ وتَوضيح المقاصد٥٩٧/٢ والتّصْريح ٢٩٥/٢، وقالَ رضيُّ الدّين التّاذفي: "الإضْمارُ قبلَ الذّكرِ إنّما يَكونُ غيرَ جائزٍ إذا كانَ قبلَ الذّكْرِ لَفظاً ومعنىً نحو: (ضَرَبَ غلامَه زيد) أَمّا إذا كانَ قبلَ الذّكْرِ لفظاً فهو جائزٌ وإنْ كانَ الأصلُ أَنْ يَكونَ بَعْدَ الذّكْرِ لفظاً ومعنىً، نحو: (ضربَ غلامُه زيداً) و(في داره زيدٌ)" كحل العيون النّجل ٤٣٩.

(١٥٩) كذا في ظ، وفي الأصل: (السائل).

(١٦٠) عبارَةُ: (لأنّ للسائلِ أنْ يَمْنَعَ كَونَه سَماعيًا) عبارةٌ رَكيكَةٌ لا أَرى فيها رَدّاً على سُؤالِ السّائل، ولَعَلّ هذا يَتَوافَقُ مع نَشْأَةِ الرّجل ولغته الأصليّة فقد قضى حَياتَه في تُركيّا، وتوافقُ الكلامِ في النّسختين يقلّلُ منْ احتمالِ السقط، وأرى أنّ المَقصودَ بهذا أنّـــه ينبغي للسّائلِ أنْ لا يربطَ رجوعَ الضّميرِ إلى غيرِ المذكورِ لفظاً بالسّماع.

(١٦١) الصّحيحُ أنْ يقولَ: (غير القلبي)؛ لأنّ (غير) لا تُعرّف.

(١٦٢) هذا كَلامُ ابنِ النّاظِمِ، قالَ في شرح الألفية ٤٨٨: "قُلْتُ: لَمْ يُؤَخّر تَجُنّباً عن قُبحِ اجْتِماعِ تقديمِ الضّميرِ على مُفَسّرِه، وإعْمالِ ضَميرَيْن لِمُسَمّىً واحدٍ وليسَ هو منْ أفعالِ القُلُوبِ".

يُتَوهمُ رُجُوعُه إليه لأَنَّ الكَلامَ مَعْ مَنْ لَه تَمْييزٌ(١٦٣)، وأَيْضاً لا يُتْرَكُ المَظْنُونُ الجَائزُ الفَائدَةِ(١٦٤)، وأَيْضاً الفعْلُ الغَيْرُ القَلْبيِّ يَعْمَلُ في ضَميْريْ(١٦٥) شَيءٍ(١٦٦) واحد إذا كَانَ أَحَدُهما فَاعلاً والآخَرُ مَفْعُولاً(١٦٧)، وأَمّا أَنَّه لا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ في ضَمِيْرَي(١٦٨) شَيءٍ واحدٍ مُطْلَقاً مَمْنُوعٌ(١٦٩).

قَوْلُه: "ولَكَ أَنْ تَقُولَ".

أَيْ: لَكَ في هذا (١٧٠) المَعْنى عبَارَةٌ [أُخْرى](١٧١) أُخْصرَتْ(١٧٢) [منَ](١٧٣) الأُولى، وهيَ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منْ عَيْنِ زَيْدٍ) فَحَذَفَ الضَّميْرَ منْ (منه) في(١٧٤)

---

(١٦٣) يَقصدُ أَنّ الكَلامَ تَمْييزٌ لمَنْ يَعُودُ إليه.

(١٦٤) يَعْني أَنّه يُؤخَذُ به ما دامَ يُظَنُّ فيه جَوازُ الفائدة.

(١٦٥) في الأصل: (ضمير) وكذا في ظ.

(١٦٦) قوله من: (غير صحيح) ساقط من ظ.

(١٦٧) هذا ما مَنَعَه سيبَويه في الكتاب ٣٦٦/٢ قالَ: "وذلكَ أَنَّه لا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ للمُخاطَب: (اضْرِبْكَ) ولا (اقْتُلْكَ) ولا (ضَرَبْتَكَ) لَمّا كَانَ المُخاطَبُ فاعلاً، وجَعَلْتَ مَفْعُولَه نَفْسَه، قَبُحَ ذلك، لأَنّهم اسْتَغْنَوا بقَولهم: اقْتُلْ نَفْسَكَ، وأَهْلَكْتَ نَفْسَكَ، عن الكاف هاهنا وعن إيّاك " وانظر المَسائل المنثورة مَسألة ١١٥ وشرح الرضيّ ١٧٠/٤ وشرح المقدمة الكافية ٩٠٣/٣.

(١٦٨) في الأصل: (ضمير) وكذا في ظ.

(١٦٩) يَجُوزُ عَمَلُ الفعْلِ غَيْرِ القَلبيّ في ضَميري شيءٍ واحدٍ إذا كانَ أَحَدُ الضّميرَيْن مُنْفَصلاً والآخَرُ مُتّصلاً انظر شرح الرّضيّ ١٧٠/٤وشرح الكافية الشافية ٥٦٤/٢ كَما جاءَ (عَدمَ) و(فقدَ) جارياً مَجْرى أفعالِ القلوبِ على خلافِ القياسِ انظر شرح المقدّمة الكافية ٩٠٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٥٦٤/٢ والفوائد الضّيائيّة ٢٨٢/٢ – ٢٨٣.

(١٧٠) في الأصل: (هذه) وكذا في ظ.

(١٧١) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ.

(١٧٢) في ظ: (أخصر).

(١٧٣) ما بين المعقوفتين من ظ وسقط من الأصل.

(١٧٤) في الأصل: (وفي).

(منْ[١٧٥] عَيْن)، مَعْ أَنَّ مَعناها مَعْنى العِبارَةِ الأَولى بِعَيْنِه، فَعَمَلُ (أَحْسَنُ) في هذه العِبَارَةِ مثْلُه في الأُولى.

واعْلَمْ أَنَّه لا بُدَّ مِنْ تَقْديرِ ذلكَ المُتَعَلِّقِ وهو الكُحْلُ، مُضَافٌ إلى عَيْنِ زَيْدٍ لِيَصِحَّ[١٧٦] المَعْنى، فالتَّقْديْرُ: مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ.

قَوْلُه: "فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ".

إِنَّما أَوْرَدَ هذه العِبارَةَ بِحَرْفِ الشَّرْطِ لِقلَّةِ اسْتِعْمالِها؛ لِوُقُوعِ التَّغْييْرِ الكَثِيْرِ فِيْها [١٧٧] من الحَذْفِ والتَّقْدِيْمِ والتَّأْخِيْرِ، ولِذا احْتاجَ إِلى نَظِيْرٍ لَها مِنْ كَلامِ الفُصَحاءِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ حَصَلَ لَكَ عِبَارَةٌ في هذا [١٧٨] المَعْنى أَخْصَرُ من العِبَارَتَيْن المَذْكُورَتَيْن، يعني[١٧٩]: إِنْ قَدَّمْتَ [ذِكْرَ][١٨٠] العَيْنَ التي تُذْكَرُ في المَسْأَلَةِ الأُولى بِعِبارَةِ الأَصْلِ بَعْدَ الكُحْلِ على (أَحْسَنَ) اسْتَغْنَيْتَ عَمّا بَعْدَ المَرْفُوعِ[١٨١]، فَتَقُولُ: (ما رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فيها الكُحْلُ)، تَقْديرُه: ما رَأَيْتُ عَيْناً كَعَيْنِ زيْدٍ أَحْسَنَ فيها الكُحْلُ منْه فيها[١٨٢]، الضَّمِيْرُ المَجْرُورُ الأَوَّلُ عَائِدٌ إِلى العَيْنِ المَوْصُوفِ بالكَافِ، والثّالِثُ إِلى عَيْنِ زَيْدٍ.

---

(١٧٥) العبارة من قوله: (الأولى) ساقط من ظ.

(١٧٦) كذا في ظ، وفي الأصل: (يصحّ).

(١٧٧) في الأصل: (منها) وكذا في ظ.

(١٧٨) في الأصل: (هذه) وكذا في ظ.

(١٧٩) في الأصل: (لمن) وكذا في ظ.

(١٨٠) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ.

(١٨١) يَرى الرّضيُّ أَنّ الاسْتغناءَ عمّا بَعْدَ المَرفوعِ في هذه العبارة كَانَ بِسَبَبِ دَلالَةِ قَوْلكَ: (كَعينِ زَيدٍ) عليه. انظر شرح الرضي ٤٧٠/٣ وعند الجامي قَد ذُكِرَ مُقَدّماً فَأَغْنى عن ذِكْرِه ثانياً. انظر الفوائد الضّيائيّة ٢٢٤/٢

(١٨٢) التّقديرُ عند الجامي: ما رَأَيْتُ عيناً كَعَيْنِ زَيدٍ في كَونها أَحْسَنَ فيها الكُحْلُ منه في غيرها.انظر الفوائد الضّيائيّة ٢٢٤/٢.

فَهذه العِبارَةُ - كَما تَرى - أَخْصَرُ لَفْظاً من العِبارَتَيْنِ المَذْكُورَتَيْن مَعْ أَنَّ مَعْناها مَعْناهما، إِذِ المُرادُ تَفْضِيْلُ حُسْنِ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ على حُسْنِ كُحْلِ غَيْرِ عَيْنِ زَيْدٍ مِثْلُه في العِبارَتَيْن.

فَإِنْ قِيْلَ: المَانِعُ مِنَ ارْتِفَاعِ الكُحْلِ بالابْتِداءِ، وهو الفَصْلُ بالأَجْنَبيِّ، مُنْتَفٍ في هذه العِبارَةِ، فَيَنْبَغي أَنْ يَجُوزَ رَفْعُ (أَحْسَنَ).

أَجَابَ المُصَنِّفُ - رَحِمَه الله - بِوَجْهَيْن(١٨٣):

أَحَدهما: أَنَّ هذه العِبَارَةَ فَرْعُ العِبارَةِ(١٨٤) الأُولى، فَكَما لا يَجُوزُ في الأَصْلِ لا يَجُوزُ في الفَرْعِ.

وثَانِيْهما: أَنَّ الفَصْلَ فيْها مُقَدَّرٌ أَيْضاً على [٤ ظ] تَقْدِيْرِ رَفْعِ (أَحْسَنَ).

قَوْلُه: "مِثْلَ ولا أَرى".

أَيْ: ما وَرَدَ منْ كَلامِ الفُصَحَاءِ نَظِيْرَ العِبارَةِ الثَّالِثَةِ قَوْلُ الشّاعِرِ [الطّويل]:

مَرَرْتُ عَلى وَادِي السِّبَاعِ ولا أَرَى ... كَوَادِي السِّباعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِيا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْه تَئِيَّةً(١٨٥) ... وأَخْوَفَ إِلّا مَا وَقَى الله سَارِيا(١٨٦)

---

(١٨٣) الوجْهان في شرح المُقدّمة الكافية في علم الإعْراب٣/٨٥٥ وانظرهما في الفوائد الضّيائيّة٢/٢٢٤ وشرح الرّضي ٣/٤٦٩

(١٨٤) في ظ: (عبارة).

(١٨٥) في الأصل: (تائيّة).

(١٨٦) البَيْتان مَنْسُوبان لِسُحَيْمِ بنُ وُثَيْلٍ الرِيَاحي في الكِتاب ٢/٣٢، وهو من الشّعراءِ المُخَضْرَمين، وهُما مِنْ البَحْرِ الطَّويلِ، ووادِي السّباعِ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ البَصرة، وسارياً: السائرُ في الليل، والشاهد في البيت رَفْعُ أَفْعَلِ التّفضيلِ (أَقلّ) الظّاهرَ (ركبٌ)، وقد جرى (أفعل) من حيث اللفظُ على سابقٍ، وهو (وادي) وهو في المعنى متعلّقٌ بما بعده، وهو (ركبٌ).

وانْظر البيْتَ في النّحّاس، أبي جعفر، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، **ط١**، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، ١٩٨٦م، ص١١٣ والصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي، مكّة المكرّمة، **ط١**، ١٩٨٢م، ج١/١٨٠وابن السّرّاج، الأصول في النّحو،

قَوْلُه: (ولا أَرى كَوادِي السِّباعِ أَقَلَّ بِه رَكْبٌ) مثْلُ قَوْله: (مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ حَسُنَ فيها الكُحْلُ) حَيْثُ تَقَدَّمَ المُفَضَّلُ عَلَيْه على اسْمِ التَّفْضِيْلِ، فَتَقْديرُه: ولا أَرى وَادياً كَوادِي السِّباعِ حيْنَ يُظْلِمُ أَقَلَّ به رَكْبٌ[١٨٧] به، الضَّميرُ في: (بِه) المَذْكُورُ للوَادِي المَوصُوفِ بالكَافِ، وفي[١٨٨]: (بِه) المُقَدَّرُ لِوَادِي السِّباعِ.

ولَوْ عَبَّرْتَ بالعبارَةِ الأُولى قُلتَ: (ولا أَرى وادياً أَقَلَّ به رَكْبٌ أَتَوْه تَائيَّةً منْهم في وادي السِّباعِ)[١٨٩]، فَــ(أَقَلَّ) جَرَى منْ حَيْث اللَّفظُ عَلى (وادياً) وهو في المَعْنى للمُسَبَّبِ[١٩٠]، وهو[١٩١] الرَّكْبُ، ومُفَضَّلٌ باعْتبارِ مَنْ هو لَه، وهو قَوْلُه: (به)[١٩٢] على نَفْسه باعْتِبارِ وادي السِّباعِ.

ولَوْ عَبَّرْتَ بالعِبارَةِ الثَّانيَةِ قُلْتَ: (ولا أَرى وادياً أَقَلَّ بِه رَكْبٌ منْ وَادي السِّباعِ)[١٩٣].

تحقيق عبد الحسين الفتلي، **ط١**، مؤسّسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هــ، ج ٣٠/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٣ والكافية ١٨٨وشرح المُقَدِّمة الكافية لابن الحاجب ٨٥٥/٣ والإيضاح في شرح المفصّل ٦٦٢/١ وشرح الرضيّ ٤٦٤/٣ والفوائد الضيّائيّة ٢٢٥/٢وشرح الوافية نظم الكافية ٣٣٧ وعُمْدَة الحافظ ٧٧٤/٢ والأشباه والنّظائر ٢٦٣/٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٤٨٦/٢ والارتشاف ٢٣٣٦/٥ والملخّص ٣١٣/١ والأزهار الصّافية ١٤٣/٢(لوحة) والأعلم الشّنتمري، النّكَت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، ط١، الكويت١٩٨٧م، ج٤٥٤/١_ ٤٥٥وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، **ط١٤**، مطبعة السّعادة ١٩٦٤م، ج ١٨٨/٣ والإسفراييني، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدّين عبد الوهاب عبد الرحمن، **ط١**، دار الرّفاعي للنّشر، الرّياض١٩٨٤م، ص٤٨٧.

(١٨٧) بعده في ظ: (منهم).

(١٨٨) في ظ: (ولا).

(١٨٩) انظر شرح المُقَدِّمة الكافية لابن الحاجب ٨٥٦/٣.

(١٩٠) في الأصل: (المسبب) وفي ظ: (المسبب).

(١٩١) في الأصل: (هو) وكذا في ظ.

(١٩٢) في ظ: (واديا).

(١٩٣) انظر شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ٨٥٦/٣.

قَوْلُه: (وادِياً) مَفْعُولٌ بِه لــ(أَرى)(١٩٤).

والجَارُ مَع المَجْرُورِ أَعْنِي: (كَوادِي السِّبَاعِ) حَالٌ مِنْه أَوْ مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وقَوْلُه: (حِيْنَ يُظْلِمُ) حَالٌ منْ وادِي السِّبَاعِ(١٩٥)، والعامِلُ فيه مَعْنى التَّشْبيه.

(أَقَلَّ) صِفَةٌ لــ(وَادياً)(١٩٦).

وقَوْلُه: (رَكْبٌ) فَاعِلٌ لــ(أَقَلَّ)، وهو المُرادُ بالاسْتِشْهادِ(١٩٧) بالبَيْتِ(١٩٨).

والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ أَعْنِي قَوْلَه: (أَتَوْه) صِفَةُ (رَكْبٌ).

و(التَّائيَّةُ) التَّوَقُّفُ والتَّلَبُّثُ، وهو نَصْبٌ على أَنَّه تَمْييزٌ منْ (أَقَلَّ)، أَيْ: أَقَلَّ تَوَقُّفاً، أَو مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مِنْ: (أَتَوْه)؛ لأَنَّه نَوْعٌ من الإِتْيَانِ، [وقيلَ: حالٌ](١٩٩) ، أَيْ: مُتَلَبِّثِينَ لِشِدَّةِ الخَوْفِ.

و(أَخْوَفَ)(٢٠٠) عَطْفٌ على (أَقَلَّ) أَو على (تَائِيّةً) إِنْ جُعِلَتْ حَالاً.

قَوْلُه: (إِلاّ مَا وَقَى الله) الاسْتِثْناءُ مُفَرَّغٌ، و(ما) مَصْدَرِيَّةٌ(٢٠١)، أَيْ: في كُلِّ وَقْتٍ إِلاّ وَقْتَ وِقَايَةِ الله تَعالى السّارِيَ.

---

(١٩٤) في الأصل: (لا أرى).

(١٩٥) هو ظَرفٌ لِمَعنى الكاف عند الرَّضِيِّ، أَيْ: وادياً يُشْبِه وادي السّباعِ وقتَ إِظْلامِه. انظر شرح الرّضيّ ٤٧٠/٣ وكذا عند الجامي. انظر الفوائد الضّيائيّة ٢٢٦/٢

(١٩٦) كذا في ظ، وفي الأصل: (وادي).

(١٩٧) في ظ: (بالاشتمال).

(١٩٨) في حاشيةِ ظ: قولُه: هو المُرادُ بالاستشْهادِ بالبيتِ ليسَ بسديدٍ؛ إِذْ المُرادُ بِه هو أَنّ الشّاعِرَ قَدّمَ المُفَضّلَ عليه وهو وادي السّباعِ كما قدّمّ العينَ ثَمّةَ.

(١٩٩) ما بين المعقوفتين من ظ وساقط من الأصل.

(٢٠٠) في ظ: (وقوله: وأخوف).

(٢٠١) في حاشية ظ: ويحتمل أنْ تَكونَ (ما) موصولة بمعنى (مَنْ) والعائدُ إليها مَحذوفٌ.

قَوْلُه[٢٠٢]: (سَارِياً) مَنْصُوبٌ بِـــ(وَقَى)، وقيلَ: حَالٌ مِنْ ضَمِيْرِ (أَخْوَفَ)، وقيلَ: تَمْيِيزٌ مِنْه[٢٠٣].

تَمَّ[٢٠٤] شَرْحُ [مَسْأَلَة][٢٠٥] الكُحْلِ [من][٢٠٦]الكَافِيَةِ[٢٠٧]

والله أَعْلَمُ

وأَحْكَمُ.

فهرس المَصَادِرِ والمَراجِع

أوّلاً: المخطوطات:

١) العلوي، يحيى بن حمزة، "الأزهار الصّافية في شرح المقدمة الكافية"، مخطوط محفوظ في الجامع الكبير، صنعاء، رقم (١) و(٢).

ثانياً: المطبوعات:

٢) الأزهري، خالد بن عبد الله، "التّصريح بمضمون التّوضيح"، دراسة وتحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم، **ط١**، (١٩٩٧).

٣) الاستراباذي، "الرّضي شرح الرّضيّ على الكافية"، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بدون دار نشر وسنة نشر.

٤) الإسفراييني، "لباب الإعراب"، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، **ط١**، دار الرفاعي للنشر، الرياض، (١٩٨٤).

٥) الأشموني، "شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك"، تحقيق عبد الحميد السّيد، المكتبة الأزهريّة للتُّراث.

---

(٢٠٢) (قوله) مكررة في ظ.

(٢٠٣) بعده في ظ: (والله أعلم، تمّت الرسالة المنسوبةُ في علم النّحو إلى مولانا شمسِ الدّينِ النّكساري).

(٢٠٤) في الأصل: (تمّت).

(٢٠٥) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى.

(٢٠٦) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى.

(٢٠٧) في الأصل: (للكافية).

٦) الأعلم الشنتمري، "النّكت في تفسير كتاب سيبويه"، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، **ط١**، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، (١٩٨٧م).

٧) الأندلسي، أبو حيّان، "ارتشاف الضّرب من لسان العرب"، تحقيق رجب عثمان محمد، **ط١**، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٩٨).

٨) بروكلمان، كارل، "تاريخ الأدب العربي"، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، (١٩٩٣م).

٩) البغدادي، إسماعيل باشا، "إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون"، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م).

١٠) البغدادي، إسماعيل باشا، "هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين"، منشورات مكتبة المثنّى، بغداد.

١١) ثعلب، أبو العباس، "مجالس ثعلب"، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

١٢) ابن جابر الأندلسي الهوّاري، "شرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسي"، تحقيق عبد الحميد السّيد محمد، المكتبة الأزهريّة للتراث، (٢٠٠٠م).

١٣) الجامي، عبد الرحمن، "الفوائد الضّيائيّة شرح كافية ابن الحاجب"، دراسة وتحقيق أسامة طه الرّفاعي، **ط١**، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (١٩٨٣).

١٤) ابن جماعة، بد الدّين، "شرح كافيّة ابن الحاجب"، تحقيق وتعليق محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٥) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، "الخصائص"، تحقيق محمد علي النجّار، **ط٢**، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

١٦) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، "الإيضاح في شرح المفصّل"، تحقيق موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد.

١٧) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب"، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، **ط١**، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرّمة (١٩٩٧).

١٨) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، "شرح الوافية نظم الكافية"، دراسة وتحقيق موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب في النّجف الأشرف، (١٩٨٠).

١٩) ابنِ الحَاجِبِ، أبو عمرو عثمان، "الكَافية في النَحْو"، تحقيق طارق نجم عبدالله، دار الوفاء للنشر والتوزيع، **ط١**، جدّة، (١٩٨٦م).

٢٠) حاجي خليفة، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م).

٢١) الخوارزمي، القاسم بن الحسين، "ترشيح العلل في شرح الجمل"، إعداد: عادل محسن سالم العميري، **ط١**، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، (١٩٩٨).

٢٢) الخوارزمي، القاسم بن الحسين، "شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، **ط١**، مكتبة العبيكان، الرياض، (١٤٢١ - ٢٠٠٠م).

٢٣) الدلائي، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، تحقيق مصطفى الصادق العربي، "نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل"، بدون دار نشر وسنة نشر.

٢٤) ابن أبي الرّبيع، "الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح"، تحقيق فيصل الحفيان، **ط١**، مكتبة الرّشد، الرّياض، (٢٠٠١م).

٢٥) ابن أبي الرّبيع، "الملخّص في ضبط قوانين العربية"، تحقيق علي سلطان الحكمي، **ط١**، (١٩٨٥م).

٢٦) الزبيدي، محمّد مرتضى، "تاج العروس"، دار الفكر، بيروت.

٢٧) الزّجّاجي، "الإيضاح في علل النّحو"، تحقيق مازن المبارك، **ط٦**، دار النّفائس، (١٩٩٦).

٢٨) الزّمّخْشري، محمود بن عمر، "المُفَصّل في علم العربيّة"، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٢٩) ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، (١٤٠٥).

٣٠) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، "الروض الأنف في شرح السّيرة النبويّة"، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).

٣١) سيبويه، عمرو بن عثمان، "الكتاب"، تحقيق وشرح عبد السّلام هارون، **ط١**، دار الجيل، بيروت.

٣٢) السّيوطي، جلال الدّين، "الأشْباه والنّظائر في النّحو"، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣) الصيمري، "التبصرة والتذكرة"، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، **ط١**، منشورات مركز البحث العلمي، مكة المكرَمة، (١٩٨٢).

٣٤) ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد مطبعة السعادة، **ط١٤**، (١٩٦٤م).

٣٥) ابن عقيل، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، **ط١**، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، (١٩٨٢).

٣٦) ابن العماد الحنبلي، "شذرات الذّهب في أخبار من ذهب"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٧) الغزّي، نجم الدّين، "الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة"، حقّقه جبرائيل جبّور، **ط٢**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٩٧٩م).

٣٨) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، "الإيضاح العَضُدي"، تحقيق حسن شاذلي فرهود، **ط٢**، دار العلوم للطباعة والنشر، (١٤٠٨ – ١٩٨٨).

٣٩) الفارسي، أبو عليّ، "المسائل المنثورة"، تحقيق شريف عبد الكريم النجّار، **ط١**، دار عمّار للنشر والتّوزيع، عمّان، (٢٠٠٣).

٤٠) القوّاس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة، "شرح ألفيّة ابن معطٍ"، تحقيق علي الشوملي، **ط١**، مكتبة الخريجي، الرياض، (١٩٨٥).

٤١) القوّاس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة، "شرح كافية ابن الحاجب"، تحقيق علي الشوملي، **ط١**، دار الأمل، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، (٢٠٠٠م).

٤٢) كحّالة، عمر رضا، "معجم المؤلفين"، **ط١**، مؤسسة الرسالة، (١٩٩٣م).

٤٣) ابن مالك، "شرح التّسهيل"، تحقيق عبد الرحمن السّيّد ومحمد بدوي المختون، **ط١**، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٩٠).

٤٤) ابن مالك، "شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ"، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العانِي، بغداد، (١٩٧٧م).

٤٥) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، حقّقه عبد المنعم أحمد هريدي، **ط١**، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، (١٩٨٢).

٤٦) المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك"، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، **ط١**، دار الفكر العربي القاهرة، (٢٠٠١م).

٤٧) المكودي عبد الرحمن بن علي، "شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك"، تحقيق فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، (١٩٩٣).

٤٨) ابن النّاظِم، "شرح ألفيّة ابن مالك"، حققه عبد الحميد السّيّد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

٤٩) النّحّاس، أبوجعفر، "شرح أبيات سيبويه"، تحقيق زهير غازي زاهد، **ط١**، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، (١٩٨٦).

٥٠) النّيليّ إبراهيم بن الحسين، "الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، تحقيق محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى، (١٤٢٠ هـ).

٥١) ابن هشام الأنصاري، "شرح شذور الذّهب"، تحقيق عبد الغني الدّقر، الشركة المتّحدة للتوزيع، دمشق، (١٩٨٥م).

ثالثاً: الدّوريّات:

٥٢) التّاذفي، رضي الدّين، "كَحَلُ العيون النّجل في حلّ مسألة الكحل"، تحقيق وليد محمّد السراقبي، *مجلّة عالم المخطوطات والنّوادر*، **٣(٢)** رجب، ذو الحجّة، (١٤١٩هـ.)